



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 06 ديسمبر 2001

فهرس

* طرح السادة النواب أسئلة شفوية على السادة وزراء القطاعات الآتية:

- الموارد المائية.

- تهيئة الإقليم والبيئة.

- الصحة والسكان.

- الإتصال والثقافة.

- الأشغال العمومية.

- الفلاحة.

وردود السادة الوزراء عليها.

* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الخامسة والعشرين المنعقدة يوم الخميس 06 ديسمبر 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السادة:

- عيسى عبد اللاوي، وزير الموارد المائية.
- شريف رحمانى، وزير تهيئة الإقليم والبيئة.
- عبد الحميد أبركان، وزير الصحة والسكان.
- محمد عبو، وزير الاتصال والثقافة.
- عبد المالك سلال، وزير الأشغال العمومية.
- السعيد بركات، وزير الفلاحة

افتتحت الجلسة في الساعة الحادية عشرة

والدقيقة الثلاثين صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة لهذا اليوم، وسماع ردود السادة الوزراء عليها. وأحيل الكلمة في البداية إلى السيد نصر الدين شقلال وسؤاله الخاص بقطاع الموارد المائية.

السيد نصر الدين شقلال: السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي وزير الموارد المائية،

معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

أيها الحضور،

أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أنعم الله علينا بهذا الشهر المبارك الذي أنزل فيه الله عز وجل القرآن هدى للناس، فمن تمسك به فاز، ومن ضل هلك. تقبل الله منا ومنكم الصيام والقيام، وصالح الأعمال، اللهم أدخلنا في رحمتك، وأعتقنا من النار، وابعثنا مع زمرة نبيك -صلى الله عليه وسلم- وأعد هذا الشهر علينا وعلى وطننا وعلى أمتنا بالخير والعافية.

السؤال:

إن ظاهرة الملوحة بالجهة الغربية لولاية عين الدفلى وبالخصوص مدينة العطاف التي يبلغ عدد سكانها 54 ألف نسمة، وارتفاع نسبتها تدريجيا في الطبقات المائية المجاورة لبلديات العبادية، وتبركانين، وروينة، وذلك منذ زلزال الأصنام عام 1980. ونظرا إلى الخطورة الكبيرة والعواقب السلبية التي نجمت وستنجم عن تقدم الملوحة وتطورها بالطبقات المائية بالمنطقة، والتي تنتمي إلى

بدراسة جيوفيزيائية- كشفت عن الشقوق التي خلفها الزلزال والتي نتج عنها اختلاط الماء المالح بالماء العذب. وللعلم تمت هذه الدراسة في شهر أوت، وانطلقت عملية حفر بئر بعمق 300 متر في شهر أكتوبر 2001، وهي عملية مرت على جميع الطبقات منها الجيرية إلى غاية الحجر مصدر الملح. ووصل عمق البئر الاستكشافي إلى يومنا هذا إلى 95 متر، إلى أن تتم العملية -إن شاء الله- خلال شهر فيفري المقبل أو قبله، وذلك نتيجة قساوة الحجارة. ثم نرى بعد ذلك إن كانت عملية ضخ المياه المالحة ممكنة. والحل الذي أتينا به اليوم يتمثل في اقتراح إعادة استعمال حمام المياه المعدنية وذلك بعد إجراء التحاليل، في انتظار ضخ المياه المالحة، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد وزير الموارد المائية، وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين شقلال، إن أراد التعقيب.

السيد نصر الدين شقلال: شكرا سيدي الرئيس. شكرا سيدي الوزير على تفضلكم بالإجابة.

سيدي الوزير، إن ملوحة المياه بالولاية، خاصة بمناطق العطف، وتبركانين، والعبادية، ليست وليدة اليوم أو الأمس أو السنة الماضية، فهي مشكلة تعود إلى أكثر من عشرين مثلما كان الرد بالنسبة إلي على هذا السؤال، حيث أخذ ما يقارب 10 أشهر. فلا غرابة إن نطقت الحكومة بعدها بسنين، والمهم في الأمر أنه لدي ثقة كاملة في سيادة الوزير، خاصة عندما نلمس الجهود الجبارة التي تبذلونها في الميدان. لكن معالي الوزير، إن الأمر خطير والمصاب جلل، حيث يمس كرامة المواطن وشهامته في توفير الماء الذي يعتبر مصدر الحياة بالنسبة إليه لا من ضروريات الحياة، كما يقال مصداقا لقوله عز وجل: "وجعلنا من الماء كل شيء حي".

ثم لماذا لم تعالج الحكومات المتعاقبة منذ 22 سنة هذا المشكل الذي كان يومها صغيرا، وأضحى بعد هذه السنوات يهدد الإنسان والبيئة والمجتمع؟ والأدهى والأمر لعلمك، سيدي الوزير، أن بلدية العطف استفادت مشروع

حوض الشلف المتوسط الشرقي والممون الرئيسي لكل سكان ولاية عين الدفلى.

سيدي الوزير، سلمت الوكالة الوطنية للموارد المائية في تاريخ 1999/01/03 دراسة تقنية تشمل مجموعة من النتائج والتوصيات التي بإمكانها الحد من انتشار هذه الظاهرة بمصالح الري بالولاية مع أخذ تنفيذ هذه التوصيات ومتابعتها ميدانيا على عاتقها.

هذا ورغم استعجالية هذه العملية وحساسية الموضوع، ورغم حصول الوكالة على الاعتمادات المالية الكافية لتجسيد هذه التوصيات، إلا أن ذلك لم يتم إلى غاية يوم 3 ماي 2001، ونحن اليوم في فصل الشتاء وقد طرح السؤال في فصل الصيف.

ومن أجل وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد مواردنا المائية الجوفية، وتزيد من معاناة المواطنين، يرجى منكم إعطاءنا الأسباب التي أجلت مباشرة تنفيذ هذه العملية.

شكرا سيدي الرئيس.

تقبلوا، سيدي الوزير، أسمى عبارات التقدير.

الرئيس: شكرا للسيد نصر الدين شقلال، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الموارد المائية.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أيها الإخوة النواب،

أيها الإخوة الزملاء،

الأخ النائب السيد نصر الدين شقلال.

ردا على هذا السؤال الذي وجه إلى الوزير السابق السيد سليم سعدي بتاريخ 20 ماي 2001، والذي تم الرد عليه في 28 ماي 2001، أشكركم على الاهتمام بهذه المسألة حيث إنكم حسب معلوماتي، على اتصال دائم بالوكالات المكلفة بالبحوث. ويكمن جواب اليوم بعد جواب 28 ماي 2001، في أن الدراسة الأولية التي جرت - بعد طلبات سلمت إلى مديرية الري بعين الدفلى، للقيام

الرئيس: شكرا للسيد نصر الدين شقلال، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الموارد المائية.

السيد الوزير: أشكر الأخ على هذا التعقيب، علما أنه سبق وأن أشرت في الجواب الثاني إلى الحالة التي يعانها قطاع الري. فعلا، هناك أمور تمتد إلى سنين (من 10 سنوات إلى 15 سنة) وسنرى ذلك بعد قليل عند طرح السؤال الثاني. ثم إنه منذ أن توليت المسؤولية، أي منذ حوالي خمسة أشهر، طلبت من المعنيين بالأمر أن يسلموا إلي كل الأسئلة الموجهة من قبل الغرفتين (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) لأن مثل هذه الأسئلة تدعمنا وتمكننا من متابعة الأمور والمشاريع التي يعود تاريخ بعضها إلى 10 سنوات و15 سنة، ولم تنفذ بعد دون سبب واضح ولا تبرير. ولا شك أن هذه الأسئلة ستمكن الوزير والوزارة والمديريات من متابعة الأمور ومن تجسيد التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

لم نفهم في الحقيقة هذا التأخر. لكن تحسنت الأمور منذ شهر ماي إلى يومنا هذا، وإذا تمكنا من حل المشكل مع مطلع سنة 2002 -إن شاء الله- نكون قد أصبنا. وسنكون -وإن شاء الله- عند حسن ظنكم، وبارك الله فيكم.

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد العباسي.

السيد محمد العباسي: شكرا سيدي الرئيس.

معالي الوزراء،

زملائي النواب،

معشر رجال الإعلام ونسائه.

السؤال:

تعد ولاية باتنة منطقة فلاحية بالدرجة الأولى، وعليه يعتبر توفير الطاقة المائية الضرورية حجر الأساس لإقامة فلاحية عصرية تستجيب لطموحات ومتطلبات سكان المنطقة، وتجعل منها رائدة في مجال التنمية الفلاحية

توزيع وتوفير المياه بمبلغ 27 مليار سنتيم قبل معالجة المياه المالحة، أي "وضع العجلات قبل الثور". علما، سيدي الوزير، أن الملوحة تعطب الأنابيب وتفسدها.

سيدي الوزير، ذاق المواطنون الصائفة الماضية الأمرين بسبب ملوحة المياه وانعدامها كليا، مما دفعهم إلى التجوال والترحال بحثا عن المياه في صيف محرق، وما أدراك ما حرارة صيف عين الدفلى. والجدير بالذكر، سيدي الوزير، أن حاجات الولاية إلى مياه الشرب تقدر بحوالي 130 ألف متر مكعب في اليوم الواحد، مقابل إنتاج لا يتعدى 95 ألف متر مكعب يوميا، يصل منه إلى المواطنين 60 ألف متر مكعب فقط، في حين تتسرب منه نسبة 40٪، كما قال الشاعر:

"كعيس في البيداء تموت من الظما... والماء فوق ظهورها محمول"

وها نحن اليوم، سيدي الوزير، في فصل الشتاء والمعاناة مستمرة والمياه بالمنطقة شحيحة، ويبقى المشكل مطروحا.

سيدي الوزير، إن المنطقة مهددة بالعطش، بداية من بلدية حمام ريغة وبومدفع، مرورا بخميس مليانة إلى الولاية ثم العطاف.

سيدي الوزير، إننا لانرضى أن تصنف مناطق بلادنا إلى درجات؛ درجة أولى وأخرى ثانية، وثالثة، وعليه، سيدي الوزير، إن ثقتنا فيكم كبيرة، وستكون الجهود التي ستبذلونها خير دليل على ذلك.

أتمنى أن يوفقكم الله في معالجة القضية بسرعة، لأن الأمر لا يهدد الإنسان فقط، بل كيان الدولة والمجتمع. وفقكم الله في كل مهامكم.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".
شكرا لك سيدي الرئيس، شكرا لك سيدي الوزير.

ما هو سر تعطيل الدراسة في المشروع الأول؟ وما هو سبب تجميدها في الثاني وإعادة نفس الدراسة في المشروع الثالث؟ شكرا.

الرئيس: شكرا للسيد محمد العباسي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الموارد المائية.

السيد الوزير: سيدي الرئيس،

أيها الإخوة،

أيها الأخ السيد محمد العباسي.

ماذا أضيف بعد أن قدمت شكري إلى الأخ على السؤال الذي لفت انتباهنا إلى مشاريع يمتد تاريخها إلى أكثر من 10 سنوات، وبعد أن تحدثت المرة الماضية عند مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2002 وقلت إن لقطاع الري اليوم ثلاثة (3) برامج ضخمة وهامة خصص لها مبلغ يقدر بحوالي 300 مليار دينار.

ولكن سجلت حقيقة تأخرات ضخمة في الإنتاج بمنطقة باتنة مثلا، حيث يعود مشروع إنجاز محطة تصفية المياه بها إلى 26 سنة، أي منذ سنة 1975 إلى يومنا هذا مع أنها في حاجة ماسة إلى ذلك. وعليه، مثل هذه الأسئلة تدعمنا وتمكننا من حل المشاكل.

فيما يخص الأسئلة:

أسباب التأخر: لا يوجد ما يبرر التأخر سواء تعلق الأمر بهذا المشروع أم بمشروع محطة تصفية المياه أم بمشاريع السدود، ذلك أن حتى سد "كدية المدور" يسجل تأخرا كبيرا. هذا وأعتبر أن الإجراءات المفصلة التي اتخذتها الوكالات المكلفة بهذا الأمر منذ 1991 إلى يومنا هذا، لا تشكل أي مبرر. لكن اختارت وكالة السدود مكتب دراسات (SOGREA) في شهر نوفمبر بعد إجراء مناقصة دولية خاصة بإنشاء مكاتب دراسات توفر وسائل إنجاز قوية وأشخاص يتحملون أعباء المسؤولية. فأختير مكتب الدراسات (SOGREA) ليشرع في العمل في جانفي 2002 لمدة 12 شهرا آخذا بعين الاعتبار المراحل الآتية:

على مستوى الوطن وخاصة في ميدان الأشجار المثمرة التي توجد في منطقتي أريس وثنية العابد، نظرا إلى الطبيعة الجبلية لكليهما والتي تشتهر على الخصوص بغرس التفاح وإنتاجه. كما تشتهر مناطق دوائر منعة وأولاد سي سليمان ونقاوس ورأس العيون بإنتاجها الوفير للمشمش الذي يعد الوسيلة الوحيدة لمعيشة سكان هذه الدوائر واسترزاقهم. ويقدر الإنتاج الوطني لهذه المناطق بحوالي 60٪. وبرمجت في هذا الشأن منذ عشرية كاملة مجموعة من السدود لتوفير المياه السطحية الضرورية للشرب والسقي في آن واحد منها:

أولا: سد كدية المدور الذي ستنتهي الأشغال به في ديسمبر 2001، وتقدر سعته بحوالي 120 مليون متر مكعب، والذي ستستفيد به باتنة وبريكة وأريس وتازولت وعين التوتة، إضافة إلى سقي آلاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية.

غير أن دراسة نقل المياه من السد إلى هذه المدن، لم تعرف الانطلاقة بعد لأسباب نجهلها.

ثانيا: سد منعة الذي يقع على وادي بوزينة وسعته 12 مليون متر مكعب وهو مخصص لسقي الأراضي الفلاحية في دائرتي بوزينة ومنعة، بالإضافة إلى تخصيص جزء من مياهه للاستهلاك المنزلي في هذه الدوائر. مع العلم أن دراسة قابلية إنجاز هذا السد قد انتهت منذ ديسمبر 1999، تم على إثرها إعلان الوكالة الوطنية للسدود عن مناقصة وطنية ودولية لتسجيل دراسة تفصيلية للمشروع. فأختير مكتب دراسات سويسري سنة 2000، وأعدت الصفقة معه. لكن فوجئنا بتجميد العملية من جديد.

ثالثا: سد تابفارت الذي انتهت دراسة قابلية إنجاز سنة 1999، وتقدر سعته بحوالي 22 مليون متر مكعب. لكن بعد مرور خمس (5) سنوات من تسجيله، فوجئ مواطنو دوائر أولاد سي سليمان ونقاوس ورأس العيون الذين انتظروا هذا المشروع بفارغ الصبر، بقرار إعادة تسجيل دراسة قابلية إنجاز السد من جديد مع بداية سنة 2001 بدلا من تسجيل الدراسة التفصيلية (L'APD). والسؤال المطروح:

سأف خلال زيارتي التي سأقوم بها لولاية باتنة في الأيام القادمة -إن شاء الله- على هذه المشاريع بعين المكان، وبحضور الأخ النائب حتى تتضح الأمور، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مرة ثانية إلى السيد محمد العباسي.

السيد محمد العباسي: شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

ما يلاحظ، سيدي الوزير، هو أن المياه الجوفية محدودة الكمية وكذا زمن الاستغلال، حيث يوجد بولاية باتنة حوالي 3500 بئرا ارتوازيا مياها صالحة للشرب، وتستهلك بشكل مفرط وعشوائي في الميدان الفلاحي، مما يؤثر على منسوب المياه الجوفية الذي انخفض حسب مديرية الري بولاية باتنة، من 0 إلى 50 متر. مما يعني أن المياه الجوفية ستنضب نتيجة الجفاف الذي مس الولاية منذ 8 سنوات بسبب الاحتباس الحراري، وكذا ارتفاع حرارة الكرة الأرضية.

بالإضافة إلى، الاستعمال المفرط للمياه الجوفية في الفلاحة كما سبق وأن أشرت، دون استخدام تقنيات اقتصاد منسوب المياه. لذلك فنحن في ولاية باتنة سنعاني في السنوات الخمس المقبلة نقصا فادحا في المياه الصالحة للشرب إذا لم ننجز هذه السدود المبرمجة منذ عشرية كاملة، بالإضافة إلى السدود التي ذكرتها في سؤالنا منها سد "تابقارت" الذي، كما تعلمون، سيحمي 275 ألف شجرة مثمرة للمشمش يتقوت منها 42 ألف نسمة في ثلاث دوائر هي نفاوس وأولاد سي سليمان ورأس العيون. أما سد "منعة" الواقع على وادي بوزينة، فيحمي من الجفاف أيضا 95 ألف شجرة مثمرة للمشمش والتفاح والتي يتقوت منها 12 ألف مواطن في دائرتي بوزينة ومنعة.

لكن، سيادة الوزير، بالنسبة إلى سد "منعة"، لقد تمت دراسة قابلية إنجازه قبل تغيير مديرية الوكالة الوطنية للسدود، وتم الإعلان عن صفقة دولية ووطنية، اختير

- المرحلة الأولى: تمنح الأولوية إلى محطة التصفية ثم بعدها محطة الضخ فتحويل المياه إلى تازولت وباتنة وعين التوتة وبريكة من جهة ومن جهة أخرى أريس ثم قيس وخنشلة والمحمل ورشاش.

وسيشرع حسب البرنامج المسطر في الأشغال قبل نهاية سنة 2002، على أن تنتهي خلال نهاية السداسي الأول من سنة 2004.

هذا فيما يتعلق بالمياه النابعة من "كدية المدور"، على أن تدعم المياه النابعة من سد "بني هارون" سنة 2006.

أما فيما يخص السؤال الثاني، فأوضح أن مديرية الري لولاية باتنة سلمت الدراسة إلى مكتب دراسة وطني (L'ENI) في أكتوبر 1996 لتدوم 18 شهرا. هذا وسلمت دراسة القابلية إلى وكالة السدود. وحسب الجواب الأول للسيد سليم سعدي، الوزير السابق، والمعلومات التي في حوزتي اتضح أن الدراسة التي قام بها هذا المكتب ناقصة وتتطلب إجراء كشف عميق، الذي شرع فيه خلال شهر ديسمبر 2001، للانطلاق في دراسة الإنجاز خلال السداسي الثاني من سنة 2002 ولمدة 18 شهرا.

أما عن السؤال الثالث الخاص بسد "تابقارت"، فلقد سلمت مديرية الري لولاية باتنة دراسة القابلية إلى مكتب (L'ENI)، ويقال إن الاقتراحات التقنية الواردة في هذه الدراسة غير ملائمة بحكم مشاكل تقنية ومالية.

لهذا التفتت وكالة السدود إلى سد يجاور سد "تابقارت" بوادي بريكة، على أن تنطلق الدراسة قبل ديسمبر 2001، ليشرع بعد ذلك في دراسة الإنجاز لمدة 18 شهرا.

وللعلم، سجلنا لوكالة السدود عملية لفائدة هذا المشروع، وانطلقنا في دراسة إنجاز سدود أخرى بولاية باتنة خاصة بمناطق الجزائر وبريش وزانة باعتبارها مناطق سهبية وفي حاجة إلى سدود.

وعن ولاية باتنة وولايات السهوب بصفة عامة، أوضح أنها ستعاني مشكلا كبيرا في المستقبل نتيجة عدم توفرها على عدد كبير من المياه الجوفية، والموجودة حاليا في تناقص ملحوظ لا بسبب الجفاف فقط، وإنما بسبب الاستعمال غير القانوني لها من قبل الفلاحين، إذ تعد الآبار غير القانونية بالآلاف، وهي التي تنقص من منسوب المياه الجوفية.

إذن، يجب أن نحافظ على هذه المياه بقدر الإمكان ونمنع مثل هذه الآبار غير القانونية، مع محاولة تسطير برنامج خاص بهذه الولايات لإنجاز حواجز صغيرة أو سدود. وعلى العموم، اهتمامنا كبير بولاية باتنة، حيث نسجل خمسة سدود قيد الدراسة وهي سدود منعة وتابقارت وجزار وبريش وزانة. وسأقوم -إن شاء الله- بزيارة المنطقة. وبارك الله فيكم.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد لمين مناصرية.

السيد لمين مناصرية: شكرا سيدي الرئيس.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- طبقا لأحكام الدستور لاسيما المواد 99 و 100 و 134 منه،

- طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 99-02 لاسيما المواد 68 و 69 و 70 و 71 منه،

- طبقا للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

أستسمحكم، معالي الوزير، بسرد الآتي:

- تعرف معظم المدن الكبيرة في الجزائر مشاكل بيئية حادة ناتجة أساسا عن تعدد عوامل التلوث البيئي المرتبط بصرف المياه القذرة المنزلية منها والصناعية وكذا النفايات.

إثرها مكتب دراسة سويسري سجلت معه الصفقة لإجراء دراسة ثانية.

لكن كيف يعلن عن إعادة الدراسة التفصيلية بعد أن تم اختيار مكتب دراسات وتسجيل الصفقة للانطلاق في إجراء الدراسات؟ ألا ترون ذلك تضييعا للوقت، خاصة وأن كل دراسة تحتاج إلى 24 شهرا، وتبيدا للأموال، حيث أن كل دراسة تحتاج على الأقل إلى مبلغ مليار ونصف مليار أو ملياري سنتيما؟

إذن، لإنجاز سد، يجب الانتظار على الأقل مدة 25 سنة، هذا بالنسبة إلى السد الأول، أما بالنسبة إلى السد الثاني، فإن الدراسة...

الرئيس: شكرا للسيد محمد العباسي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الموارد المائية.

السيد الوزير: يجب في الحقيقة أن نبحث في هذه الأمور.

أوضح بالنسبة إلى السد الأول أن الأشغال جارية، أما بالنسبة إلى سد "منعة"، فسرى ذلك في عين المكان، لأن المعلومات التي في حوزتي تشير إلى عدة أسباب حالت دون إنجاز هذا السد، منها من يرجعها إلى وجود منبع، ومنها من يرجعها إلى وجود طبقات جبسية، وأخرى تفيد بأن الآبار الاستكشافية وضعت وسط الوادي، ولم توضع على أطرافه...

وعليه، سأزور المنطقة -إن شاء الله- للنظر في هذه الأمور عن كثب، لنشرع بعد ذلك في الدراسة الأولية للسد. وحسب الوقت المحدد من قبل الوكالة وهو 18 شهرا انطلاقا من سنة 2000، نكون قد أنجزنا، إلى غاية سنة 2005 سدا واحدا -إن شاء الله-.

أما فيما يخص سد "تابقارت"، فبحوزتي كل المعلومات التقنية الخاصة به والتي بإمكاننا أن نراها فيما بعد لنبحث في مدى توفرها على الشروط اللازمة أم لا.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، معشر الصحافة. أشكر السيد لمين مناصرة على اهتمامه البالغ بقضايا البيئة على المستويين الوطني والمحلي، وبصفة أدق على مستوى ولاية باتنة.

فعلى المستوى الوطني، عرفت الجزائر خلال العشريات الأربعة الماضية، نموا اقتصاديا مشهودا يطبعه نمو صناعي هام تجسد في إنجاز عدد كبير من الوحدات الصناعية التي أقيم معظمها في شمال البلاد، وعلى مقربة من المراكز الحضرية الكبرى بدافع الحرص على إحداث مناصب عمل دون غيره، مع إهمال الانشغالات البيئية وعدم إعطائها أهمية في عملية إنضاج المشاريع نظرا إلى افتقار دراسة مدى التأثير في البيئة. وكان من نتائج هذا المنطق بدهاءة، إنشاء العديد من الوحدات والمركبات الصناعية على أخصب أراضي البلاد وعلى أحواض مائية جوفية، أضحت اليوم مهددة بالتلوث، وتمخض عن هذه الإعتداءات المتعددة على البيئة بوجه خاص، تدهور نوعية الماء والأراضي.

التأثيرات في البيئة وطنيا ومحليا: تقذف الصناعة الجزائرية سنويا من الملفوظات 220 مليون متر مكعب. وفيما يخص بلدية باتنة وبصفة أدق بلدية "فسديس" التي يسقى الجزء الكبير من أراضيها الفلاحية الخاصة بزراعة البقول من مياه وادي "القرزي" الذي يجر مجموعة ملفوظات إلى مدينة باتنة كما تفضل بذلك السيد النائب لمين مناصرة. هذا وتضم سهول "فسديس" و"جرمة" و"قداين" جل الآبار العميقة في المنطقة لا سيما في "جرمة"، حيث تتخذ الأراضي التي تقع فيها تلك الآبار مكانا... المستعملة الصادرة على البلدية. وهذه المياه يستعملها فلاح بلدية "فسديس" وجزء من بلدية "جرمة" لسقي مزروعاتها البقولية.

- إن التطور المتزايد وغير المراقب للفضاءات العمرانية والوحدات الصناعية الملوثة، وفي ظل غياب محطات تصفية المياه المستعملة وانعدام تجهيزات معالجة النفايات السائلة منها والصلبة، أحدث مضاعفات خطيرة على البيئة وكذا على صحة الإنسان، حيث أصبحت اليوم تبعث على القلق وتستدعي دراسة جادة لمدى تأثير هذه العوامل الخطيرة جدا على البيئة وكذا على صحة المواطن.

وتعرف مدينة باتنة على غرار المدن الأخرى مشكلا خطيرا يتمثل في المياه المستعملة في الصناعة والمحملة بسموم كيميائية وحتى مواد صلبة مثل الرصاص والتي تتدفق في وادي "القرزي"، حيث يقطع هذا الأخير عبر مجراه سهول "فسديس" وصولا إلى سهل "جرمة" الذي يعتبر الخزان الباطني الرئيسي للمياه الصالحة للشرب لمدينة باتنة.

فضلا عن الأمراض الموسمية التي تسببها هذه المياه السامة عن طريق سقي البساتين في كل صيف، كما تعتبر بعد تسربها للطبقة السفلية مصدر تلوث للمياه الجوفية المستخرجة من آبار منطقة "قداين" الممولة الرئيسية للمياه بمدينة باتنة.

وعليه، يكون السؤال كالتالي:

ماهي الحلول المعتمدة من قبل وزارتك لوضع حد لهذه الكارثة على المستوى الوطني عموما وعلى مستوى مدينة باتنة خصوصا؟ مع الملاحظة أن هذا السؤال قد طرح منذ حوالي تسعة (9) أشهر، حيث مع زيارة السيد الوزير لولاية باتنة، تغيرت بعض الأمور التي قد أتطرق إليها عند التعقيب، أو قد يتطرق إليها السيد الوزير عند رده على السؤال.

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق الشكر والاحترام، وشكرا.

الرئيس: شكرا السيد لمين مناصرة، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

بصدد دراسته، والمتعلق بحماية الساحل وتنميته. هذا من حيث النصوص، وهو أمر مشجع جدا على كل حال.

أما الجانب المحلي، فيتمثل في الزيارة التي قام بها السيد الوزير إلى ولاية باتنة، والتي توجت بدفع عملية إعادة تجهيز محطة تصفية المياه والتي -في حالة ما إذا شغلت- بإمكانها أن تخفف من المشاكل بنسبة 60٪ سواء تعلق الأمر بالمصانع المجاورة أم يسقي السهول.

في الأخير، وكما قلنا بالأمس فيما يخص مشروع قانون حماية الساحل، نرجو أن تؤخذ كل المبادرات بعين الاعتبار سواء القانونية منها التي يجب أن تطبق بصرامة، أو تلك التي أخذتها الوحدة الصناعية للجلود في مدينة باتنة عند زيارة السيد الوزير، حيث تم إبرام عقد شراكة بين الوزارة ووحدة الجلود والتي هي أصلا ملوثة لهذا الوادي. ونحن نشجع مثل هذه المبادرات ونتمنى أن تتخذ كمثال لجميع الوحدات الصناعية الأخرى.

نشكركم، سيادة الوزير، جزيل الشكر. نشكركم جزيل الشكر، سيادة الرئيس، شكرا والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد لمين مناصرة، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

السيد الوزير: أشكر السيد لمين مناصرة على اهتمامه الشافي بقضايا البيئة، وأشاطره كل ما قاله وفي كل ما ورد في كلمته. وشكرا أيضا لسيادتكم وللمجلس.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد عمر قربي.

السيد عمر قربي: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصى الله وسلم على سيد المرسلين وإمام المجاهدين سيدنا ومولانا محمد المبعوث رحمة للعالمين

التدابير المتخذة:

أثارت مصالح الوزارة هذه المشكلة عدة مرات على المستويين المحلي والوطني وذلك تجاه مصالح الموارد المائية المسؤولة مباشرة وفي المقام الأول عن معضلة صرف المياه. واستجابة إلى ذلك أعدت مديرية الري في ولاية باتنة بالتعاون مع الديوان الوطني للتطهير الذي أنشئ مؤخرا، دفتر شروط وفتحت مناقصة وطنية دولية في 7 ديسمبر 2000. وتجري الآن دراسة العروض المالية بمديرية الري بولاية باتنة كما تفضل بذلك السيد وزير الموارد المائية.

هذا وبعد أن تعهدت مصالح الري بالانطلاق في إنجاز محطة تطهير الأوحال الملوثة في باتنة، حيث باشرت منذ عدة أشهر في دراسة تحليلية للمياه الجوفية في حقل "قداين" وسهل "فسديس"، حثت وزارتي المعنية -إنطلاقا من تأثيرات الملفات السائلة الملوثة للبيئة- مصالح الري على انتهاج اليقظة ومتابعة عن كثب الإزالة التدريجية لجوانب الاعتداء، وتطهير سهول "فسديس" و"جرمة" و"قداين".

أشكركم جزيل الشكر على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد لمين مناصرة.

السيد لمين مناصرة: شكرا سيدي الرئيس.

كنت قد أبديت في آخر سؤالي بملاحظة مفادها أن هذا السؤال قد طرح منذ حوالي تسعة أشهر وأنه منذ ذلك التاريخ -تاريخ إيداع السؤال- تغيرت أمور كثيرة وهي أمور نستحسنها سواء كانت على المستوى الوطني أم على المستوى المحلي، وتتمثل من الجانب التشريعي في المصادقة على مشروع قانونين اثنين، يتعلق الأول بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، والثاني بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مع مشروع القانون الذي نحن

القدرة على دفعه، أو التدخل لدى الجهات المعنية لمسح هذه الديون، لتكونوا، معالي الوزير، قد ساهمتم في رفع حرج كبير عن أهالي هذه المنطقة.

فمتى يكون ذلك؟ وهل بالإمكان تحقيقه، معالي الوزير؟ شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد عمر قربي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الصحة والسكان.

السيد الوزير: السلام عليكم.

بعد بسم الله.

السيد الرئيس،

السادة النواب.

السيد النائب عمر قربي المحترم، تبعا لما ورد في سؤالكم بخصوص مشكل عدم تمكن القطاع الصحي بولاية المسيلة من تسديد الديون المتعلقة بفاتورة الكهرباء والغاز، لي الشرف أن أوافيكم بالإجابة الآتية:

يعتبر مشكل الديون الخاصة بالمرافق الصحية العمومية مشكلا وطنيا يمس كافة المؤسسات الصحية، حيث لا يقتصر على فواتير سونلغاز فقط، بل يعني معظم مموني المؤسسات الصحية، إذ تساوي المديونية الشاملة ما لا يقل عن 14 مليار دينار جزائري. وكما تعلمون، لقد تطرقت إلى هذا المشكل في السابق أمام مجلسكم الموقر، وقلت إن النسبة المئوية للتكلفة الوطنية للصحة كانت نسبة قارة، حيث كانت نسبة المنتج الداخلي الخام 6% في الثمانينات و 4,9% في سنة 1993، و 3% في سنة 1999، و 2,7% في هذه السنة (2001) وبما أن الناتج الداخلي الخام ازداد والنسبة المئوية للتكلفة الوطنية للصحة بقيت كما هي، تم فتح ملف مديونية المؤسسات الصحية على مستوى مصالح السيد رئيس الحكومة، وهو الآن محل دراسة عميقة لإيجاد الحلول المناسبة للتكفل بهذه المديونية مع وضع ميكانيزمات تسيير أنجع تحول دون إعادة تشكيلها، وكنت في

صلى الله عليه وسلم.

رمضان كريم وتقبل الله منا ومنكم القيام والصيام.

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستسمح الجميع في البداية لأندد وأستنكر قصف الصهاينة المتكرر الشعب الفلسطيني، وأطلب من الأمم المتحدة وأمريكا باعتبارها راعية السلام عبر سفارتها، أن تتدخل وتلزم السفاح مواصلة مسعى السلام عن طريق الحوار.

السيد الرئيس، أوجه سؤالي هذا إلى السيد معالي وزير الصحة، ودون أن أتطرق إلى الأسباب القانونية لأنها معروفة، أبدأ مباشرة بالأسباب الموضوعية:

- نظرا إلى معاناة الكثير من القطاعات الصحية بولايات الوطن ماديا وتجهيزيا.

- ونظرا إلى الحالات السيئة التي تكتنف هذا القطاع الحساس الذي أصبح مريضا وهو الذي خولت إليه معالجة المرضى، فإنني أطرح عليكم هذا الانشغال الخاص بقطاع الصحة بولاية المسيلة راجيا أن تشفي الإجابة عليل أهل هذه الولاية الذين يعانون الأمرين كبقية أهالي الولايات الأخرى.

بلغت فاتورة الديون المتعلقة بالغاز والكهرباء لولاية المسيلة 5.5 ملايين سنتيم، ووصلت الفاتورة الإجمالية للطاقة والماء والأدوية إلى 19.5 مليار سنتيم، وأصبح القطاع كله مهددا بانقطاع الغاز والكهرباء عنه لعدم التسديد رغم أن مدير الكهرباء والغاز بالولاية نفسها قد تساهل وغض الطرف عن هذه الديون منذ أشهر عديدة رافة بالمرضى إلى أن هددته الإدارة المركزية مؤخرا بأنه في حالة عدم تنفيذه للقوانين فسيقال من منصبه، الأمر الذي جعله هو الآخر يهدد قطاع الصحة بدفع ما عليه، وإلا فلا كهرباء ولا غاز.

وعليه، نلتمس منكم، السيد الوزير، إيجاد حل يكمن في توفير المبلغ المذكور، لأنه ليس لقطاع الصحة بالمسيلة

أنني مازلت غير مرتاح وفي حيرة من أمري لمعاناة المرضى وإلى ما آلت إليه وضعية القطاعات الصحية على مستوى الوطن. وما الغرض من سؤالي هذا، إلا فتح نافذة لأدق ناقوس الخطر.

سيدي، إذا ركزت على معضلة الديون التي يتخبط فيها مسيرو المستشفيات، فذلك لأن الاعتمادات التي تمنح لهم في العنوان 8 أصبحت غير كافية لتسديد مختلف العمليات منها فاتورات الماء والغاز والكهرباء والهاتف، والأجهزة، والأدوية، والتأمينات المختلفة، والوقود، وقطاع الغيار...

فمستشفى "آيت إيدير" مثلا والمعروف سابقا دوليا، يلجأ إلى (SAMU) لنقل مرضاه، لأن سيارة الإسعاف متوقفة وسبب توقفها هو نقص المكابح! هذا بالإضافة إلى تدهور وضعية مستشفيات أخرى بمدينة سور الغزلان، مصلحة الدويرة، مصلحة الطفولة والأمومة التي أغلقت بسبب نقص العتاد والتجهيز والتي حولت إلى بئر توتة.

وأذكر على سبيل المثال المبلغ الذي خصص لمديرية مستشفى سيدي عيسى في العنوان 8، والذي قدره 700 مليون دج مع أن ديونه وصلت إلى ملياري (2) دج.

أشركم، السيد الوزير، إلى الحل الوحيد المتمثل في رفع فاتورة الإيواء بالمستشفى، ونحن سمعنا أنكم وقعتم على مرسوم مازال ينتظر التطبيق. وهذا معناه أننا نقول إلى اللقاء للطب المجاني، ذلك لأن المريض مطالب في المستقبل على مستوى المستشفيات بدفع ما يأتي:

- 100 دج، إذا فحص من قبل طبيب عام.
- 200 دج، إذا فحص من قبل أخصائي.
- 100 دج، تكلفة الإقامة ليلية الواحدة، إذا كان على مستوى مصلحة الطب العام.
- 700 دج، إذا كان على مستوى مصلحة الجراحة.
- 900 دج، إذا كان في مصلحة الإنعاش.

الحقيقة قد طرحت هذا المشكل على مستوى لجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني الموقر، ولكن للحكومة ولا المجلس، في إطار قانون المالية لسنة 2002، توصلا إلى حل، وعليه، نحن اليوم بصد البحث عن حلول خاصة للقطاع.

أما فيما يخص مشكل ديون قطاع الصحة لولاية المسيلة مع مؤسسة سونلغاز، فلقد تم الاتفاق على دفع كل المستحقات الجديدة لعام 2001، فيما سيعالج ملف الديون السابقة -وحجمها يعادل 58 مليون دينار جزائري- في إطار الملف العام لمديونية القطاع. واليوم نحن بصد البحث عن إجراءات أخرى جديدة في إطار منح موارد خاصة للمستشفيات، وهذه الإجراءات مبنية على:

- (1) ضرورة الحفاظ على القطاع الصحي العمومي.
- (2) تطبيق مبدأ الإنصاف على المواطنين. ويعني هذا أنه لا مانع من رفع المستشفيات لسعر الإقامة بالمستشفى والذي يقدر حاليا بمبلغ 100 دج لليلة الواحدة، إذا كان ذلك يمثل الحل الوحيد للتكفل بجميع فاتورات المستشفى على ألا يمس هذا الاقتراح المعوزين والمحتاجين والمؤمنين وكذا التابعين للبرامج الوطنية للصحة (مثل برامج التلقيح والأمومة والسل وداء المفاصل المزمن... إلخ) ومرضى السرطان والكلية والسيدا والذين يمكثون أكثر من 30 يوما بالمستشفى.

أي أن هذا الاقتراح يمس المريض الذي يدخل إلى المستشفى مرة في حياته أو مرة كل عشر سنوات، ولا يكون محتاجا، أو غير منخرط في الضمان الاجتماعي، وهو الحل الذي نعتمد عليه. شكرا السيد النائب.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة مرة ثانية إلى السيد عمر قربي.

السيد عمر قربي: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر معالي الوزير على الإجابات التي تقدم بها، إلا

الأخلاقية. ومع ذلك لا يمكن قياس أغلبية المرضى في جميع المستشفيات داخل الوطن بمثل واحد ونحكم من خلاله على الجميع. ولذلك أقول إنني فخور بمردود المستشفيات العمومية رغم المدخول القليل، خاصة عندما تحدث المصائب بالدرجة التي حدثت، ذلك أن القطاع الصحي قائم دائما لخدمة المواطنين البسطاء والمعوزين، وهو أمر لا يمكن إنكاره. يوجد، حقيقة، من يرسل للعلاج بالخارج، ونحن نؤكد على بذل قصارى جهدنا لتوقيف هذا الأمر نهائيا وذلك بالتنسيق مع وزارة الضمان الاجتماعي باعتبارها المسؤولة عن هذا الأمر بوجه خاص. لم يعد ينقصنا سوى الإمكانيات لتتقدم في بعض الميادين الدقيقة كجراحة العيون وجراحة القلب والسرطان... وقد ستمتع أننا شرعنا في الشهر الماضي في تطبيق عمليات زرع القرنية في بلادنا وهي عمليات كانت تجرى في الخارج فقط. وسنشرع هذا الشهر بالعاصمة في جراحة شرايين القلب وكذا النوبة القلبية، بل يمكننا أن نقول إننا قد شرعنا في ذلك بعبادة "عبد الرحماني" على أن تعم مستشفى "مصطفى باشا الجامعي" وكذا المركز الصحي الوطني "معوش" نستطيع إذن، القول إن الأمر في طريق الاكتمال، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينفرد واحد عن الآخرين ويصر على رأيه مفضلا إجراء العملية في الخارج مع أنه من الممكن أن تتم داخل الوطن.

وللعلم، يتوفر القطاع على 180.000 عامل، ثم إن المرسوم الذي تكلمتم عنه لا يوجد، وإنما هناك دراسات قدمت إلى الحكومة تخص ملف المديونية. وفي الوقت نفسه نحاول أن نسير بطريقة جديدة المؤسسات وهو ما يتطلب معرفة تقييم الأمراض والعدد ونوعية المرض وتكلفة العملية وكل خدماتها وكذا تقييم العلاقة بين القطاعين العام والخاص مع توفير ولو القليل من الانضباط داخل المؤسسات الصحية العمومية بالتنسيق مع القطاع الخاص. وهي أمور تتطلب الوقت الكافي باعتبار القطاع الصحي منظومة كبيرة وحساسة، كما تتطلب جلب الأطباء، بحيث لا مجال هنا للمقارنة مع من هم في القطاع الخاص أو من غادروا أرض الوطن، إلى

أما بخصوص الأشعة، فيجب عليه أن يدفع القيمة الحقيقية.

لقد تكلمنا كثيرا عن الإصلاحات، وتوجد مقولة عالمية تنص على أنه: " يجب أن تكون خبيرا من أجل تطبيق الإصلاحات". وفيما معناه، أتذكر ما قاله أحد المسؤولين كاستنتاج منه في وقت ما: "مادامت المستشفيات فاتحة أبوابها، هناك توافق للمرضى". وعليه، فالحل حسب هذا المسؤول الفريد من نوعه يكمن في: أن إزالة المرضى تستلزم غلق المستشفيات.

سيدي الوزير، إنه بإمكاننا توفير بعض الاعتمادات وذلك بالتقليص من عدد البعثات لأداء الفحوصات بالخارج. وللعلم، يطالبكم الأطباء الأخصائيون بمستشفى "آيت إيدير" بمنحهم جهاز "لانجيونومييريزي" لأنهم بهذا الجهاز سيوفرون لكم الملايين، إذا لم أقل مليارا من الفرنكات.

الرئيس: شكرا للسيد عمر قربي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الصحة والسكان وإن كنت أرى أن هذا التعقيب كان بعيدا كل البعد عن موضوع السؤال. وعلى كل السيد الوزير متكمن من ملفه وبإمكانه الرد على الأسئلة قدر المستطاع.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس وشكرا للسيد النائب الذي منحني هذه الفرصة لأكذب قضية إمضاء المرسوم، فلا وجود لأي إمضاء لأي مرسوم. أشرت فقط إلى وجود دراسات تبحث من خلالها عن الحلول المناسبة، وطالما أنه يستحيل ذلك من ميزانية الدولة ويستحيل ذلك أيضا من الضمان الاجتماعي الذي لا يمكنه أن يضيف أكثر، وهو الأمر الذي سيؤدي إما إلى غلق المستشفيات وإما إلى ضمان القطاع الصحي العمومي الذي يحتاجه المواطنون والذي يقال عنه الكثير بل ويشتم أحيانا.

لكن نعترف في ظل الشفافية بالنقائص التي كان من المفروض تفاديها داخل المؤسسات الصحية، وكذا بالمستوى المتدني سواء من الناحية العلمية أو

وقد كان يقدم خدمات طبية مرضية إلى غاية سنة 1986، حيث قسم المستشفى الوحيد إلى جزئين: الأول، عبارة عن مركز استشفائي تابع للمستشفى الجامعي بالبلدية، والثاني، عبارة عن قطاع صحي تابع لمديرية الصحة لولاية تيبازة، الأمر الذي انعكس سلبا وأثر تأثيرا بالغا وظاهرا في خدماته، وواكب هذا التأثير تسيير محلي وإرادة وصاية لم تجهد نفسها حتى في المحافظة على ما هو موجود، وركزت الاهتمام على الطب المتخصص متجاهلة ومتخلفة عن الاحتياجات الصحية الأولية للمواطن من طب الأطفال وولادة، وطب داخلي، وجراحة عامة، وطب العيون، وهي الخدمات التي كان يضمنها المستشفى للمواطنين بشكل مرض ومقبول. وفي سنة 1997 خلال تولي أحد الأساتذة المتخصصين في جراحة العظام الإشراف على وزارة الصحة، استصدر مرسوما تنفيذيا بتاريخ 12 ديسمبر 1997 يقضي بتحويل مستشفى الدويرة إلى مستشفى متخصص في جراحة العظام، فأعطيت الأولويات وسخر الموجود من الإمكانيات للمصالح الثلاثة للطب المتخصص وهي:

- إعادة التربية الحركية.
- طب المفاصل.
- طب العظام.

وهذا على حساب الطب العام والاحتياجات الصحية الأساسية للمواطنين وكذا على حساب الخدمات التقنية، فأغلقت بعض المصالح وشل نشاط البعض الآخر بسبب المضايقات المادية ومضايقات التسيير التي تتعرض لها.

معالي الوزير، إن التدهور والقضاء التدريجي على المصالح القاعدية الواجب توفرها في كل مؤسسة استشفائية من طب داخلي وجراحة عامة، وطب الأطفال، وطب النساء بمستشفى "الدويرة" أدى إلى نقص مهول في التغطية الصحية لسكان هذه المناطق، وتسبب في عدد كبير من الوفيات خاصة عند الأطفال والنساء أثناء عمليات التحويل إلى مستشفيات العاصمة، مع عودة

درجة أنه لم يعد في مقدور القطاع العام الحفاظ على الأطباء.

لذلك، لا بد من إجراء بحث في الموضوع يمكننا بعده معرفة كيفية عصنة القوانين وكذا أنماط التسيير داخل القطاع، وشكرا سيدي.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين فكايير، وسؤاله الخاص بقطاع الصحة.

السيد نور الدين فكايير: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الحضور،

سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير الصحة.

بناء على المادة 134 من الدستور،

وعملا بأحكام المواد 68 و69 و71 من القانون العضوي.

وطبقا للمادة 72 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي

الوطني.

أطرح ما يأتي:

معالي الوزير، طبقا لأحكام المادتين 32 و54 من الدستور، يعتبر الحق في العلاج حقا مقدسا من الحقوق الأساسية للإنسان، والرعاية الصحية للمواطن حقا يقع على عاتق الدولة ومن الواجب ضمانه.

ومن مسعى أداء الدولة لواجباتها تجاه مواطنيها، كان المستشفى الجامعي الكائن ببلدية "الدويرة" يضمن التغطية الصحية لما يقارب نصف مليون من سكان البلدية والبلديات والمناطق المجاورة. بالإضافة إلى الوافدين إليه من الجزائر العاصمة وضواحيها ومن كل أنحاء الوطن للعلاج المتخصص في جراحة العظام والجراحة البلاستيكية وعلى الخصوص الحروق.

الرئيس: شكرا السيد نور الدين فكايير، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الصحة والسكان.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس.

السادة النواب،

السيد النائب المحترم، نور الدين فكايير.

تبعاً لما ورد في سؤالكم المتعلق بالخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في مستوى منطقة "الدويرة" يطيب لي أن أقدم التوضيحات الآتية: لم يكن قرار إنشاء المؤسسة الإستشفائية المتخصصة في جراحة العظام على مستوى مستشفى "الدويرة" قراراً إعتباطياً، ولا يمكن بتاتا أن يربط بأي اعتبار آخر غير ذلك المتعلق بتشمين الكفاءات الوطنية ووضعها في خدمة السياسة الوطنية والصحة. وفي هذا الصدد، جاء قرار إنشاء المؤسسات الإستشفائية المتخصصة في جراحة العظام في إطار استراتيجية تقليل التحويلات للعلاج بالخارج التي تعتمد على إنشاء أقطاب طبية وجراحية مرجعية في كل التخصصات المعنية بتحويلات العلاج بالخارج، ومن بينها كل ما يتعلق بجراحة العظام وإعادة التكييف الوظيفي. وبلغ في هذا الصدد، عدد العمليات الجراحية سنة 2000، (14) ألف عملية مقابل 9000 عملية سنة 1996. ولم يكن إنشاء المؤسسة الإستشفائية المتخصصة مبنياً على حساب الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الصحي لمواطني "الدويرة"، إذ أن الخدمات الصحية القاعدية مضمونة بما فيها التحاليل والكشوفات والتصوير، بل كان يهدف إلى إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة التي كانت تسيّر من ولاية البلدية رغم وجودها في ولاية تيبازة.

أما فيما يخص البعد الإستشفائي لبعض التخصصات مثل تخصص طب الأنف والأذن والحنجرة، وطب العيون، ومصالحة أمراض النساء، فإن غلقها لم يكن وليد إنشاء المؤسسة الجديدة، بل هو مرتبط بإشكالية تأطير منصف لكل مناطق الوطن بالكفاءات المؤهلة في هذه التخصصات، وحين أقول "إنصاف" أقصد اتخاذ مسؤولية إحداث التوازن بين المناطق الغنية بالأخصائيين وبين

النساء الحوامل إلى طريقة الولادة في البيوت والدجوء إلى معالجة الأطفال بالطرق التقليدية أي العودة إلى المداواة بالأعشاب لعدم توفر أهالي المرضى على وسائل النقل، أو لعدم سماح الحالة الأمنية بالتنقل في بعض أوقات المرض التي لا يختارها المريض من جهة ومن جهة أخرى عدم توفر القطاع الصحي على هياكل وإمكانيات الاستقبال والإسعاف. فازدادت وفيات الأمهات عند الولادة وارتفعت نسبة وفاة الأطفال وذوي العاهات بالإضافة إلى وفيات الرضع لانعدام المتابعة والرعاية الصحية.

معالي الوزير، إن ما آلت إليه الخدمات الصحية في هذه المنطقة أصبح يبعث حقا على الانشغال والقلق، وشعور المواطن بتخلي الدولة عن واجبها في رعايته ومراعاة مصلحته عند اتخاذ القرارات، جعل عددا من المواطنين وعمال المستشفى الأطباء والمنتخبين المحليين يوجهون نداءات الاستغاثة إلى الجهات المعنية المحلية والوطنية بانشغالاتهم، لكن دون جدوى. وعليه، وفي إطار واجبنا الدستوري، نخطركم معالي الوزير، ببالغ انشغال المواطنين وقلقهم جراء تدهور الخدمات الصحية الأساسية وانعدام البعض منها بمستشفى "الدويرة" وشعورهم بتخلي الدولة عن واجبها تجاههم. ونطرح السؤال الآتي:

ما هي الإجراءات والترتيبات التي تنوي الوزارة اتخاذها لتكفل بانشغالات المواطنين في إطار واجب الدولة بضمان حق المواطنين في الرعاية الصحية طبقاً للمادة 54 من الدستور؟ وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لإعادة تأهيل مستشفى "الدويرة" لضمان الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين؟

وهل تعتزم الوزارة الإبقاء عليه كمستشفى متخصص رغم الإنتكاسات السلبية لهذا التخصص على صحة المواطنين؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكراً.

مبررات لوضع قائم وحقيقة قائمة يعرفها العام والخاص، وتفاديا للدخول في بعض المتاهات، لأننا لم ننتهم أحدا ولنسنا هنا لنتهم أو ندافع عن أحد، ولاذنب لنا إذا كان هناك قصور في فهم التعبير واللغة، وتفاديا للخوض في موضوع صحة أو عدم صحة المعلومات ومصدرها وحقيقة الواقع، أطلب منكم سيادة الوزير، برمجة زيارة لهذه المؤسسة الإستشفائية التي توجد على مسافة لاتزيد عن 20 كلم من هذا المقر، وذلك للوقوف على حقيقة الأمور، ثم اتخاذ ما يلائم من الإجراءات، لأنها تعد الوسيلة الوحيدة للوقوف على حالة هذا المستشفى وعلى الإمكانيات المتوفرة به وعلى ما يقدمه للمواطن مع النظر عن كثر في هذه الهياكل ذات المسافة البعيدة عن المواطن، والتي يدعى أنها مهيأة لاستقباله ولتغطيته صحيا، لأن الأمر غير صحيح.

وعموما، لايمكن تفهم الوضع إلا بزيارة ميدانية لها لمعرفة المسافة الفاصلة بين منطقتي السويدانية وبئر توتة، وكذلك بين الدويرة وبئر توتة، حيث لايمكن المواطن أن يتنقل إليها ولو بوسائل النقل العمومية. فكيف أن ينقل المريض أو المرأة الحامل أو الرضيع إلى هناك في أوقات لا يختارها المريض؟

أقول، إنكم خير العارفين والمدركين أن المستشفى المتخصص والهياكل القاعدية الواجب توفرها لكل مستشفى كالجراحة العامة والطب الداخلي وطب الأطفال ومصححة الولادة، لايسمح النظام نفسه بذلك (نظام المؤسسات الاستشفائية المتخصصة) وهو الواقع، لأن حتى المصالح الباقية هنا عبارة عن مصالح متطفلة لاتتوفر على الإمكانيات لضمان السير العادي...

الرئيس: شكرا للسيد نور الدين فكايير، وأحيل الكلمة إلى السيد وزيرالصحة والسكان.

السيد الوزير: سيدي النائب المحترم، لأريد بدوري أن أتهم أحدا، لكنني فقط أفسر الأسباب التي تجعل القرار صعبا إذا حاولنا إيجاد التوازن بين توظيف الأخصائيين

المناطق المحرومة أو التي لاتتوفر حتى على الحد الأدنى من الأخصائيين، ذلك أنه إذا بقي التركيز على العاصمة وضواحيها في فتح المؤسسات المتخصصة، ستبقى بقية مناطق الوطن خالية من الأخصائيين، وهو الأمر الذي جعل الخريطة الصحية تتخذ مثل هذه القرارات.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة والسكان تسعى جاهدة إلى تحسين الخدمات الصحية بما فيها الخدمات الطبية المتخصصة في مستوى كل المؤسسات الصحية العمومية عبر الوطن وفق الموارد المالية والبشرية المتوفرة. وتقوم الوزارة حاليا، على هذا الأساس، برسم خريطة صحية جديدة وتحيينها -بما في ذلك العلاج القاعدي والعلاج المتخصص- وفق معايير العدل والإنصاف. وفي هذا الصدد، سيخصص القطاع الصحي بالدويرة بعناية خاصة وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية حتى تضمن نوعية أحسن للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وفي هذا الإطار، سيسمح فتح العيادات المتعددة الخدمات الجديدة في كل من "بئر توتة" و"سحاولة" و"العاشور"، بتقريب الخدمات الصحية والطبية من المواطن بما فيها الخدمات الطبية المتخصصة القاعدية.

وأطلب في الأخير، من السيد النائب المحترم -من باب الصراحة والأخلاق- ألا يتهم أستاذا وزيرا سابقا بإحداث مؤسسة صحية تابعة لأغراض غير وطنية. وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد نور الدين فكايير.

السيد نور الدين فكايير: شكرا للسيد الرئيس.

أريد في البداية أن يعلم السيد الوزير والجميع بأن السؤال الذي طرحناه لم يكن بالنسبة إلينا غاية وإنما وسيلة لإدراك غاية تمكن في توصيل انشغالات المواطن بغية تكفل السلطات بها وطمعا في إيجاد حل لها، لا لإيجاد

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود المراوي وسؤاله الخاص بقطاع الاتصال والثقافة.

السيد محمود المراوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أعضاء الحكومة،

الزملاء النواب والصحافة، السلام عليكم.

لقد قدمت أسئلتى الشفوية في شهر ماي 2000 إلى مكتب المجلس الشعبي الوطني، ومر منذ ذلك الحين ستة وزراء على الوزارة، أي منذ السيد عبد المجيد تيون..

(انقطاع الصوت) عدة وزراء لايجيون...

الرئيس: رجاء السيد محمود، يمكنك أن تطرح سؤالك على الوزير وهو موجود ومستعد للإجابة، أما القضايا الإجرائية، فتطرح في إطار آخر. تفصل.

السيد محمود المراوي (يوصل): السيد الرئيس، أنا أتساءل عما إذا كان من حق المجلس الشعبي الوطني مراقبة الحكومة أم أنه على الحكومة أن تراقب المجلس؟ أنا لا أؤمن بالحكومة بل أؤمن بالبرمجة التي تتم عن مستوى مكتب المجلس الشعبي الوطني، ذلك أن أسئلتى قد فاتها الأوان بعد مرور عدة وزراء. ومع احترامي للسيد الوزير، لقد برمجت في إحدى المرات، لكن السؤال لم يمر، لأن الوزير كان في مهمة.

وعليه، أقول لك، سيدي الوزير، وبكل احترام إن الأسئلة قد تجاوزها الزمن، ولم يعد لدي ما أقوله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد المراوي الذي منحني فرصة الحديث عن قضية البرمجة، وأتأسف لهذه القضية التي تطرح باستمرار.

ويبين منح الموارد البشرية الكفأة في منطقة ما. صحيح أن العاصمة ليست كباقي مناطق البلاد -أو بتعبير آخر- هناك مناطق بلغت درجة كبيرة من الحرمان وأخرى لديها فائض. وهذا ما يحتم على المواطن قطع مسافة 10 كلم أو حتى 5 كلم ليجد الأخصائيين سواء في طب النساء أو طب الأذن والأنف والحنجرة أو الطب الداخلي أو الجراحة العامة. لكن ما هو صعب حقيقة هو عندما يتحتم على المرء قطع 700 كلم ليجد مبتغاه. هذا هو الأمر الذي لم أستطع إبلاغك به والذي لم تفهمه، مع أنني فهمت جيدا ما قصدته من حديثك.

أما الفرق الآخر، فيمكن في أن للعاصمة دورا ومسؤولية كبيرة داخل المستشفيات الجامعية، وهنا تكمن إشكالية الفرق بين إحداث المستشفيات الجامعية والمؤسسات الإستشفائية المتخصصة والقطاع الصحي، والتي مازالت العاصمة إلى يومنا هذا تعانيها، إذ يطالب الكثير من الأساتذة والطلبة بأن تصبح كل المؤسسات جامعية، بينما يطالب البعض الآخر ببقائها كقطاع صحي قاعدي. لذلك، سبق وأن وضحت أن إشكالية كهذه لا يمكن أن تحل بسهولة.

ثم إن النائب المحترم الذي تطرق قبلك إلى قضية تخفيض نسبة العلاج في الخارج، والذي كان يشمل مرضى السرطان وزرع الأعضاء وجراحة القلب والعظام، أوضح أنه بقي القليل فقط من الأخصائيين الذين يعملون في القطاع العمومي والذي علينا أن نبذل جهدنا للحفاظ عليه، مع النظر في كيفية تثمين الهياكل الموجودة.

أما بالنسبة إلى زيارة مستشفى "الدويرة" فقد زرته وزرت مستشفيات أخرى بتسمسيلات والبيض وقسنطينة ووهران وخنشة، وكل واحد يطالب بحقه.

وعن قضية الوفيات، أؤكد لك أنه لا يوجد أي فرق بين الأرقام في هذه المنطقة وبين الأرقام في مناطق أخرى. ويمكنك الإطلاع عليها من خلال المعطيات في وزارة الصحة، لتجد أنه لافرق في هذا المجال بين مستشفيات "الدويرة" و"مصطفى باشا". وشكرا.

الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، أ طرح السؤال الشفوي الخاص بوضعية الطرق الآتية:

- إستكمال الجزء المتبقي الواقع في إقليم تيارت والذي تبلغ مسافته 12 كلم من الطريق الجديد الرابط بين البيض وتيارت والذي تعطل إنجازَه في السنوات الأخيرة. وأشير إلى أن هذا الجزء داخل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

- عدم استكمال الجزء الصغير من مشروع الطريق المختصر الرابط بين "السوقر" و"شلالة" على الناظورة.
- عدم انجاز مشروع الطريق رقم 90 الرابط بين "وادي ليلي" و"سيدي علي" و"ملال" باتجاه "وادي رهيو".
- تسوية المنعرجات في الطريق رقم 14 الرابط بين "تيارت" و"فرندة".

توقف الأشغال المتعلقة بتسوية الطريق الوطني رقم 23 الرابط بين "تامدة" و"غليزان" وإزالة المنعرجات الخطيرة. وللعلم فقد توقف إنجاز هذا المشروع منذ سنوات.

- إعادة بناء جسر و"ادي العابد" على الطريق الولائي رقم 19.

- عدم تسوية الجزء المتبقي من الطريق الوطني رقم 40 والذي تبلغ مسافته 10 كلم ويربط بين حمادية ومهدية. وأشير هنا إلى أنه قد تم التكفل بهذا الجزء أيضا.

كما نلاحظ تدهور الطرق الآتية:

- الطريق الولائي رقم 9 الرابط بين "مدروسة" و"الرصفة" تجاه "السعيدة" على مسافة 71 كلم وبنسبة تدهور تقدر بـ 45%.

- الطريق الولائي رقم 2 الرابط بين "الرحوية" و"مشرع الصفاء" و"فرندة" و"عين الذهب" على مسافة 118 كلم، وتقدر نسبة التدهور بـ 30%.

في الحقيقة، الجميع يعرف الظروف لأننا نعيشها معا. فمثلا برمجنا في المدة الأخيرة جلسة خاصة بالأسئلة الشفوية، ولكن سرعان ما طرأت الأحداث المؤلمة التي حلت بالبلاد، فلم يعد باليد حيلة. كذلك للضرورة أحكام فعندما يتعذر على وزير ما ميرمج لجلسة يوم ما الحضور، علينا إذن تفهم الوضع. ثم إذا حاولنا أن نحاسب، فعلى أن نحاسب الجهتين، ذلك أنه أحيانا يبرمج السؤال ويأتي الوزير للإجابة، لكن النائب صاحب السؤال لا يأتي لظروف خاصة نتفهمها مع ذلك جيدا. لذلك، إذا أردنا أن نحدد قواعد التعامل، علينا أن نتفهم ظروف بعضنا البعض والظروف التي نعمل فيها، لأنه إذا لجأنا إلى الدقة المتناهية في المحاسبة أو مكيال الذهب فلن نذهب بعيدا في عملنا. إننا نعمل في ظروف خاصة تحتم علينا قدرا كبيرا من المرونة، فلنتخلى عن التشدد كي نستطيع أن نعمل معا، والكمال لله وحده.

شكرا مرة أخرى للسيد المراوي الذي منحني هذه الفرصة، وأحيل الكلمة إلى السيد الحبيب قيدوم.

السيد الحبيب قيدوم: شكرا السيد الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم وصح صيامكم.

أشير في البداية إلى أن بعض جوانب هذا السؤال الذي طرح منذ أكثر من سنة ونصف قد تم التكفل به.

بنا على الدستور، وبناء على...

الرئيس: إذا تم التكفل بسؤالك السيد الحبيب قيدوم، فكفى المؤمنين قتالا... طيب، أسمعنا بقية تدخلك.

السيد الحبيب قيدوم (يوصل): شكرا.

بناء على الدستور وعلى القانون العضوي المنظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة، وبناء على النظام

تعلق السؤال الثاني بإحداث قدرات استيعاب من خلال المشروع الجديد على مسافة 70 كلم الرابطة بين دائرتي "السوقر" و"قصر الشلالة". لقد سجل الجزء الأول على مسافة 40 كلم منذ سنة 1991، ثم توقفت الأشغال به لتنطلق سنة 1992 ضمن عملية مخطط، وأسندت الأشغال إلى المؤسسة العمومية للأشغال العمومية الواقعة بتيارت وذلك من أجل إنجاز المرحلة الأولى بطول 40 كلم، لكن نظرا إلى التباطؤ الشديد وإلى سوء التكفل فسح العقد سنة 1996 وسلم المشروع مرة أخرى إلى المؤسسة العمومية للأشغال العمومية للمدية في سنة 1997، حيث أنجزت أشغال التسوية والتطهير على مسافة 40 كلم. أما الطابق الأساسي للطريق فقد أنجز على مسافة 40 كلم، حيث تم تعبيد مسافة 10 كلم فتحت لحركة المرور في شهر جويلية المنصرم.

هذا وتنوي السلطات الولائية إنجاز ما تبقى في سنة 2002، في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما الشطر الثاني، فلم يحظ بالاقتراح ضمن برنامج سنة 2001 بسبب منح الأولوية للطريق الرابط بين البيض وتيارت والذي يشكل محورا استراتيجيا في فك العزلة عن ولايات الجهة الجنوبية من غرب البلاد.

وخص السؤال الثالث فرعا من الطريق الوطني رقم 90 بطول 70 كلم والذي عرف الكثير من الحوادث وهو في حاجة إلى اعتمادات ضخمة، وفي غياب تسجيل جديد بشأنه، توجهت الجهود حاليا إلى الصيانة والتقوية العادية.

أما بالنسبة إلى السؤال الرابع، فأوضح أن المشروع متوقف منذ أفريل 1999 وأن الأشغال انطلقت به في بداية هذه السنة وقد فتح الطريق لحركة المرور منذ شهر جوان. وللعلم، خصت الأشغال مسافة 3 كلم لحذف المنعرجات الخطيرة بين تيارت ومنطقة "سيدي ضيغ".

أما فيما يخص السؤال الخامس، فلقد منحت الأولوية منذ

- الطريق الولائي رقم 3 الرابط بين "ملاكو" و"السوقر" و"عين زريت" على مسافة 61 كلم، وتقدر نسبة التدهور بـ 35٪.

- الطريق الولائي رقم 5 الرابط بين "تامدة" و"تليلي" على مسافة 15 كلم، وتقدر نسبة التدهور به بـ 80٪.

- الطريق الولائي رقم 19 الرابط بين "أولاد بليل" وحدود "معسكر"، وتقدر نسبة التدهور به بـ 43٪، مع اقتراح تصنيف الطريق البلدي الذي يربط الطريق الولائي رقم 77 و"حاسي فدل" و"قصر الشلالة" و"طافين" وصولا إلى "الإدرسية" بولاية الجلفة، لأهمية الطريق وعدد العابرين عليه. وشكرا.

الرئيس : شكرا للسيد الحبيب قيديم، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الأشغال العمومية.

السيد الوزير: سلام الله عليكم جميعا.

بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

أيها السادة، أيتها السيدات.

تفضل السيد النائب المحترم الحبيب قيديم بطرح سؤال شفوي تناول فيه حالة المشاريع والأشغال على مستوى ولاية تيارت.

تعلق السؤال الأول بإنشاء محور جهوي لفك العزلة بطول 145 كلم، يقع 70 كلم منه في ولاية البيض وهو منجز تماما، ويقع الباقي في ولاية تيارت والذي انطلقت بشأنه الأشغال بإنجاز أجزاء سنوية منذ سنة 1992، أنجز منها 30 كلم حتى اليوم، وتبقى 40 كلم في ولاية تيارت. وللعلم فقد استفاد قطاع الطرق بولاية تيارت في سبتمبر 2001 تسجيل عملية قيمتها 400 مليون دج، وذلك في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ولقد اتخذت جميع الإجراءات للانطلاق في الأشغال.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الحبيب قيدوم.

السيد الحبيب قيدوم: شكرا سيدي الرئيس. أشكر السيد الوزير على رده وعلى المعلومات التي أفادنا بها.

هذا وأكد على شبكة الطرق الرابطة بين الولاية والبلديات والدوائر والتي هي في وضعية متدهورة ولا تستجيب تماما للنشاط الاقتصادي والاجتماعي وتحتاج إلى تهيئة. وأعتقد مع ذلك أن المعلومات التي زدنا بها السيد الوزير تبعث على الأمل، ذلك أن هذه الطرق بقيت سنوات طويلة في وضعية متدهورة دون تدخل السلطات العمومية.

سيتكفل برنامج الإنعاش الاقتصادي حقيقة، ببعض الطرق الهامة التي تلعب دورا هاما في دعم النشاط الاقتصادي، لكن تبقى بعض الدوائر مثل "قصر الشلالة" تعاني العزلة نظرا إلى عدم إتمام إنجاز طريق "السوق- الجلفة" مروراً "بقصر الشلالة"، وكذا الطريق الرابط بين "السوق" و"عين دزاريت" و"الرشايقة"، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ التنمية في المناطق الداخلية. وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الحبيب قيدوم، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الأشغال العمومية.

السيد الوزير: ليس لدي أي تعليق، أؤكد فقط، برمجة زيارتي إلى تيارت لمعاينة الانطلاقة الجديدة لشبكة الطرق عن كثب، وشكرا.

الرئيس: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد حيدر بن دريهم.... غير موجود، إذن يحول سؤاله إلى سؤال كتابي، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين سعدي.

السيد عز الدين سعدي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد المحترم رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سنة 2000 إلى شبكة الطرق الوطنية التي استفادت عمليات الصيانة والتقوية وذلك على مسافة 20 كلم للطريق الوطني رقم 23 الرابط بين "تامدة" وحدود ولاية غليزان.

أما بالنسبة إلى السؤال السادس، فقد استفادت ولاية تيارت عمليات إعادة بناء جسر "وادي العابد" على الطريق الوطني رقم 19 المؤدي إلى "أولاد بليل" (بلدية تخممارت) وقد انطلقت الأشغال به في 12 أوت 2000 وهي في طريق الانتهاء.

أما فيما يخص السؤال السابع، فأوضح أنه قد اتخذت الإجراءات بشأن جزء من الطريق المتدهور المشار إليه في السؤال والواقع على مسافة 8 كلم، من أجل تقويمه، وأبرمت صفقة بصدده وانطلقت الأشغال به في جويلية 2000، وللعلم، فقد انتهت الأشغال به، وتجري الأشغال حاليا لإنجاز شطر بين تيارت والمهدية.

أما بالنسبة إلى السؤال الثامن، فأشير إلى أن الطول الإجمالي لشبكة الطرق الولائية بتيارت يقدر بحوالي 647 كلم، يضاف إليها 63 كلم مقترحة للتصنيف وهي متضررة بنسبة 30٪. وقد سطر برنامج في سنة 1999 لإصلاح مسافة 30 كلم مقسمة على ستة طرق عبر الولاية، وتم تنفيذها كليا، ورصد في سنة 2000 غلاف مالي لترميم وتحسين مسافة 23 من الطرق الولائية.

أما فيما يخص السؤال التاسع، فأوضح أن المجلس الشعبي الولائي اقترح تصنيف شطر من الطرق البلدية إلى طرق ولائية بطول 42 كلم بين قصر الشلالة والطاقيين، وتم الاتفاق على ذلك، حيث اتخذت الإجراءات من الناحية العملية لمعالجتها كطريق ولائي، بما فيها تصنيف (المعامل) عبر هذا الطريق والتكفل بها من حيث الصيانة الدورية من ميزانية الولاية، في انتظار صدور مرسوم تصنيفها النهائي.

أتمنى أنني أجبت على كل الأسئلة، وشكرا.

معالي الوزراء،
السادة والسيدات أسرة الإعلام،
زميلاتي، زميلاتي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بناء على المادة 134 من الدستور.

بناء على المواد 69 و 70 و 71 من القانون العضوي
99 - 02 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد
تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

بناء على المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي
الوطني، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم، معالي وزير
الأشغال العمومية ثانياً بعد زميلي بنص هذا السؤال
الشفوي المتعلق بوضعية الطريق الوطني رقم 64 الرابط
بين ولايتي المدية والبلدية.

إن هذا الطريق ناتج عن تصنيف الطريق الولائي رقم 14
سابقاً، والوارد في المرسوم رقم 80-243 المؤرخ في 04
أكتوبر 1980، والمتضمن تصنيف طرق المواصلات
الجديدة في صنف أعلى "الطريق الوطني". (الجريدة
الرسمية رقم 41 المؤرخة في 10/07/1980)

يلتقي خط سير الطريق الوطني رقم 64 في ولاية المدية
بالطريق الوطني رقم 18، ويعبر تراب بلدية العمارية في
(النقطة الكيلومترية: 250/56) وهي نقطة تقاطع مع
الطريق الولائي رقم 23 بلدية بعطة، وينتهي في النقطة
الكيلومترية رقم 750/25 إلى حدود ولاية البلدية.

حالة الطريق الوطني رقم 64:

يوجد أكبر خط في ولاية المدية بطول 39 كلم حوالي 31
كلم منه طريق معبد يقع في تراب بلدية العمارية مع حدود
ولاية البلدية، وبقيت حوالي 9 كلم في حالة غير معبدة
منذ إنجازها في المرحلة الأولى من سنة 1992، وتقع
هذه المسافة ضمن تراب بلدية العمارية مع بداية الطريق
الوطني رقم 18.

ونود بناء على ما سبق ذكره، سيادة الوزير، إعطاءنا
شروحا كافية عن وضعية هذا الطريق وعن إمكانيات
إنجازه، مع العلم أن مديرية الأشغال العمومية لولاية
المدية، تقدمت بتاريخ 03/09/2000 إلى وزارة
الأشغال العمومية (مديرية الطرقات) بطلب تسجيل هذه
العملية. كما نحيطكم علماً أن هذا الطلب مزود ببطاقة
فنية وكذا بمشروع تقرير مفصل عن الاعتمادات التقديرية
لإنجاز هذا المشروع، وعلى هذا الأساس، نتقدم إلى
سيادتكم بالسؤال الشفوي الآتي:

لماذا لم يشرع في إنجاز هذا الطريق الوطني الهام الذي
يحتل موقعا استراتيجيا؟ حيث كان الأمل الذي يربط
العاصمة الإدارية بالعاصمة الاقتصادية، ويفك الخناق عن
الطريق الوطني رقم 1 الذي يعتبر البوابة الوحيدة والفريدة
من نوعها التي تربط العاصمة بالجنوب بل أكثر من هذا
فهي تربط الشمال بالجنوب.

وكما تعلمون، إن الطريق الوطني رقم 1 يزداد اختناقاً من
حركة المرور التي لا يمكن أن يتحملها والتي أصبحت
أكثر مما كانت عليه في السنوات الماضية. ويرجع هذا
إلى عدة أسباب نذكر منها:

تزايد حركة المرور عبر هذا الطريق المعروف بخطورة
منعرجاته ومنحدراته.

وللمحافظة على السير الحسن لحركة المرور، وكذا صيانة
هذا الطريق الذي يعتبر تحفة تراثية، لا بد أن يؤخذ بعين
الاعتبار إنجاز الطريق الوطني رقم 64 المركز عليه في
سؤالنا هذا. وبالإضافة إلى ما قيل عن هذا الطريق، فهو
يفك العزلة عن هذه المناطق المحرومة، خاصة وأنه يطل
على سهل بني سليمان المترامي الأطراف إلى عمق
الأراضي الواقعة في تراب دائرة البرواقية.

أملنا كبير، سيادة الوزير، في أن يحظى هذا السؤال
بالدراسة الشافية لدى سيادتكم.

دمتم في خدمة الشعب والوطن، والسلام عليكم ورحمة
الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد عز الدين سعدي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الأشغال العمومية.

السيد الوزير: السلام عليكم.

تفضلتم السيد النائب المحترم عز الدين سعدي بطرح سؤال شفوي يعبر عن الانشغال الذي تولونه إلى الطريق الوطني رقم 64 الرابط بين ولايتي المدية والبلدية، مذكّرين في الوقت نفسه بتاريخ تصنيف الطريق إلى طريق وطني، ومقدمين بعض التوضيحات عن مقاطعه وحالته الراهنة. حقيقة، ما فتئ القطاع يهتم بإعادة الاعتبار للطريق الوطني، وهو يسعى جاهدا إلى صيانتته باعتباره رصيذا اقتصاديا يؤمن تنقل المواطنين ويوفر السيولة في حركة المرور والبضائع. وفي هذا الصدد، نريد أن نبين الأسباب التي أخرت التكفل بإنجاز الطريق الوطني رقم 64. فقد أولى القطاع خلال السنوات الماضية ورغم مشاريع جد هامة كانت قد سجلت من بين أولويات ولاية المدية. أذكر منها إعادة الاعتبار لـ:

- الطريق الوطني رقم 1 على مسافة 15 كلم.
- الطريق الوطني رقم 8 على مسافة 11 كلم.
- الطريق الوطني رقم 18 على مسافة 67 كلم.
- الطريق الوطني رقم 01 على مسافة 12 كلم.

مع العلم أن وزارة الأشغال العمومية قررت هذه السنة تنفيذ خطة لإنجاز الطريق الوطني رقم 64 على مراحل. ويتجسد ذلك في مبادرة القطاع بإجراء تسجيل عملية جديدة خلال برنامج 2002 لإنجاز الشطر الأول من هذا الطريق على مسافة 8,5 كلم بولاية المدية، على أن يتابع الإنجاز على مستوى ولاية البلدية لاحقا - إن شاء الله - وهذا بعد الإعلان عن المناقصة التي تمت في الأسبوع الماضي. وستنطلق الأشغال على مستوى ولاية البلدية في أواخر هذه السنة أو بداية السنة المقبلة - إن شاء الله - وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد عز الدين سعدي.

السيد عز الدين سعدي: شكرا سيدي الرئيس. شكرا معالي الوزير.

إن أملنا الوحيد، سيادة الوزير، هو أن يتم إنجاز هذا الطريق الذي يعتبر أمل سكان هذه المنطقة لما تعانيه من فقر وعزلة. وشكرا وصح فطوركم ورمضانكم.

الرئيس: شكرا للسيد عز الدين سعدي وأحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم التهامي... غير موجود، إذن يحول سؤاله إلى سؤال كتابي، وأحيل الكلمة إلى السيد هاشمي مولاي.

السيد هاشمي مولاي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس المحترم، معالي الوزراء ومرافقيهم، زميلاتي، زملائي النواب، إخواني الصحفيين، السلام عليكم. أوجه سؤالي الشفوي إلى معالي وزير الفلاحة ويخص إمكانية تصدير اللحوم الحمراء.

السيد الوزير، يوجد لدى الدولة الجزائرية ثروة حيوانية معتبرة وبالأخص الأغنام التي تعد ذات نوعية رفيعة، الأمر الذي جعل الطلب على الأغنام الجزائرية مرتفعا، واستغل هذا الأمر من لدن جيراننا حيث استفحلت ظاهرة تهريب الماشية عبر حدودنا الغربية والشرقية، ووصل الخروف الجزائري إلى دول أخرى عن طريق جيراننا.

ومهما حاولت الدولة الحد من هذه الظاهرة أو منعها، تبقى الجهود المبذولة دون الهدف المنشود.

وقد تدخلت في هذا الموضوع عدة مرات، واقتترحت فتح باب تصدير "اللحوم الحمراء" لتحقيق الأهداف الآتية:

الجزائريين من تصدير الأغنام أو لحومها، خاصة وأن عددها عرف تزايدا ثابتا في السنوات الأخيرة، حيث يقارب اليوم 18 مليون رأس غنم. هذا ولقد شرعت وزارة الفلاحة سنة 2000 في إعادة الاعتبار لمنابع مياه الشرب في المناطق الرعوية، ودعمت تغذية الأغنام ونقل المياه لشرب الماشية بواسطة الصهاريج وذلك نظرا إلى عامل الجفاف.

أما فيما يخص موضوع تصدير الأغنام، فلقد أخذت الوزارة على عاتقها التأطير الصحي للعملية من مراقبة الحالة الصحية للماشية، ووثائقها الرسمية وعزلها قبل تصديرها. أما عن الإجراءات، فهي من صلاحيات دوائر أخرى، وفيما يخص تصدير الأغنام الحية فإن وزارة الفلاحة مطلعة على الفرق الشاسع الموجود بين اقتحام السوق الدولية ومنافسة الأسعار فيها، والمقايضة بالمخدرات التي تنجم عن التهريب كما تفضلتم بذكره.

إن وزارة الفلاحة تناشد المستثمرين الخواص بأن يقدموا على القيام بعملية التصدير وتشجعهم على ذلك وتساعدهم شريطة أن يحترموا العوامل الصحية الجينية الحيوانية.

أما فيما يخص اللحوم، فتعود الأولوية إلى الاعتناء بالسوق الداخلية حتى تصبح الأسعار في متناول المواطن البسيط، وحتى يطمئن هذا الأخير على الشروط الصحية والنظافة وغيرها، ذلك أنه أصبح من الضروري عصرنه سوق اللحوم، وإنجاز مذابح تتوفر على كل المواصفات والتقنيات العصرية، وتستجيب للمقاييس العالمية التي تمكنها من أن تعتمد دوليا. ولقد شهد بلدنا تأخرا كبيرا في هذا الميدان، رغم أنه سبق وأن اقترحنا على الخواص في ولايات عدة تتوفر على ثروة حيوانية معتبرة، استعدادنا لمسايرة أي مستثمر مهتم بهذا القطاع، ومساعدته حتى تتوفر الهياكل المنجزة على جميع الشروط التي تمكنها من أن تعتمد دوليا للتصدير وذلك نظرا إلى المقتضيات الدولية في هذا الميدان. شكرا والسلام عليكم.

1 - إحداث حوافز لتربية الأغنام، وبالتالي توفير مناصب شغل هامة.

2 - القضاء على ظاهرة التهريب، أي تهريب الأغنام.

3 - الحصول على العملة الصعبة بدل المخدرات التي نجنيها اليوم نتيجة تهريب الماشية.

وعليه، سيدي الوزير، وبناء على هذه المعطيات، ودفاعا على هذه الثروة الهامة، وتلبية لانشغال فئة كبيرة من المواطنين، أتشرف بطرح السؤال الآتي:

هل من إجراءات اتخذتموها أو تنوون اتخاذها قصد تصدير اللحوم الحمراء، أي الماشية؟ في انتظار إجاباتكم عن هذا السؤال، تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد هاشمي مولاي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة.

السيد الوزير: السلام عليكم.

السيد الرئيس،

أولا، رمضان كريم وصيام مقبول وأجر مغفور.

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب.

يطيب لي في البداية أن أشكر السيد النائب المحترم على اهتمامه بالثروة الحيوانية وانشغاله بظاهرة تهريب الماشية عبد حدودنا الغربية والشرقية. وقد أكد في نص سؤاله على وصول لحم الخروف الجزائري لجودته إلى دول أجنبية أخرى عن طريق جيراننا الذين استغلوا هذه الظاهرة.

ثم واصل قائلا إن الدولة تبذل جهودا معتبرة للحد من هذه الممارسة، غير أن محاولتها تبقى دون الهدف المطلوب. ويرى أن الحل يكمن في فتح باب تصدير الأغنام أو لحومها.

يسعدني أن أحيطكم علما أن الباب مفتوح والتجارة حرة قانونا، ولا يوجد أي ترتيب نظامي يمنع المتعاملين

إذن، أخطبكم من على هذا المنبر السيد الوزير، فأنتم مستعدون لتشجيع هذا القطاع، ويبدو أنكم ستجدون من خلال التحقيق الذي سيقوم به مختصون في هذا الميدان الحلول المواتية كلقروض ودعم العلف الخ... التي تشجع الفلاحين وتجعلهم يستثمرون.

فعلا، لقد دعمت الدولة الفلاحين فيما يتعلق بالأراضي، وأنتم مشكورون على ذلك، حيث لا أحد ينكر الجهود الكبيرة التي بذلتوها في السنوات الأخيرة في ميدان فلاحية الأرض.

لكن مازالت فئة الفلاحين التي تربي الأغنام تعاني الجفاف وقساوة الطبيعة. وشكرا السيد الوزير.

الرئيس: شكرا للسيد هاشمي مولاي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس.

أشكر الأخ النائب على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ، وأنبهه إلى أن السؤال كان متعلقا بالتصدير وليس بالاستيراد ولم يتطرق إلى الدعم، رغم أن هذا الأخير توفر حاليا، لأن تاريخ السؤال يعود إلى أكثر من سنة.

أشرت في تدخلتي إلى أنه يوجد 18 مليون رأس من الأغنام، ولا تفوق القدرة العلفية للغطاء النباتي في الجزائر 12 مليون رأس غنم، مما يبين أنه لدينا فائضا يقدر بستة ملايين رأس غنم. وعليه يبدو لي أنه قبل أن يتوجه الفلاح إلى التصدير - ونحن لسنا ضده بل ندعمه - عليه أولا وقبل كل شيء أن يتوجه إلى السوق الداخلية.

والملاحظ أنه منذ عشر سنوات لم ينزل سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم الحمراء تحت مبلغ 500 دج، ونسجل في الوقت نفسه فائضا وخطرا على الغطاء النباتي. إذن أرى أنه من الضروري ضبط هذه الثروة، وإحداث توازن بين الثروتين النباتية والحيوانية.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد هاشمي مولاي.

السيد هاشمي مولاي: شكرا السيد الرئيس، شكرا معالي الوزير.

أشكركم على تشجيعكم للاستيراد وتفهمكم لهذا الانشغال. كما أشكركم على الدعم الذي تولونه للفلاحة، وأقصد في هذا الصدد فلاحية الأرض. لكن الدعم الذي تفضلتم به والموجه إلى تربية المواشي يبدو ناقصا. حقيقة ما قلتموه عن منابع الشرب والتغطية الصحية جميل ومعمول به، والفلاحون المهتمون بتربية المواشي مرتاحون له، لكن فيما يخص دعم الأعلاف، فهو منعدم تقريبا، خاصة وأن فئة كبيرة من الفلاحين تعيش من تربية المواشي.

هذا ولقد فهمت من إجابة معالي الوزير، أن الدولة واعية بأهمية تربية المواشي باعتبارها ثروة كبيرة، وأن فئة لا بأس بها تعيش منها، حيث إذا دعمت، ستغطي السوقين الداخلية والخارجية، وتشجع بالتالي الاستثمار. لكن هناك من يتخوف من تصدير اللحوم الحمراء معتقدا أن الأسعار ستنعكس سلبا على السوق الداخلية. أنا أقول: لا، لأننا إذا سعينا إلى التصدير، فهذا يعني أن الاستثمار سوف يتحقق، وتربية المواشي سوف تشجع وتكثر مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، ثم إن السبب الوحيد الذي جعل معظم الفلاحين يربون الأغنام بكثرة، هو التهريب عبر الحدود باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تجعلهم يعيشون. لماذا؟ لأن مربّي الماشية يشتري الأعلاف بثمن الماشية.

تعد الأغنام عندنا كثيرة العدد حقيقة - كما قال السيد الوزير - لكنها ستنقرض بسبب الجفاف وبسبب عدم تكفل الدولة بمشاكل الموالين، ومربي الماشية بصفة عامة.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير.

هكذا نكون قد أنهينا قائمة الأسئلة الشفوية المبرمجة لهذا اليوم.

كنت أود إبداء بعض الملاحظات، لكن المعنيين بها غير موجودين. فلا داعي إذن للإدلاء بها... نعم... مادمتم تريدون إضافة دقيقتين فلا بأس، وعلى الحاضر أن يعلم الغائب.

نلاحظ أن النقاش العام في إطار الجلسات العامة الخاصة بالأسئلة الشفوية يخضع لقواعد وضوابط يحددها النظام الداخلي واللوائح والقرارات التي يتخذها مكتب المجلس.

أولاً: أتأسف لكون بعض الإخوة يخرجوننا عند أخذهم الكلمة أحيانا، حيث يطرحون قضايا حساسة، فيصعب عليّ إيقافهم لئلا يفسر ذلك تفسيراً غير مناسب. وعلى كل حال كل واحد حر في التعبير عن موقفه، لكن لكل مقال مقام.

ثانياً: إن عبارات الترحيب والتهنئة والمباركة يقدمها عادة رئيس الجلسة، وباسم الجميع. لذا على الإخوة أن يعفونا منها، وذلك ربها للوقت، وحتى لا ندخل في قضايا أخرى قد تبعدنا عن الموضوع.

حقيقة كلنا يود أن تسمع الكلام الطيب، ويتذرع إلى الله - سبحانه وتعالى - وهذا طبعاً شيء جميل. لكن لا ينبغي الإفراط والإطناب إلى درجة أن تتخذ هذه الدعوات بمثابة درس ووعظ وإرشاد، لأنه ليس هذا محلها على ما أعتقد، وإن كان كل واحد منا يتمنى أن يسمع الكلام الجميل الذي يتسم بالورع والتدين... الخ.

ثالثاً: في إطار النقاش العام، أود أن يكون الإخوة عند تقديمهم لمعطيات خاصة بالبرمجة والتسيير دقيقين فيها، لأن لكل وجهة نظر. وجهة نظر أخرى معاكسة.

أما عن تدخل الدولة، فلقد عانت سنة 1999-2000 الجفاف أكثر من هذه السنة، ورغم ذلك لم تسجل وفاة خروف واحد، لأن الدولة تدخلت ووفرت 770 نقطة ماء على مستوى السهوب.

أما عن الدعم الفلاحي، فهو موجود في جل القرى والأرياف الجزائرية. لكن هناك من الإخوة في السهوب من يعتقد أنه لم يستفد هذا الدعم في حين تكفلت الدولة بوسائل معالجة المياه وإنجاز السدود والآبار وحواجز المياه.

لكن يبدو أنه مادام الدعم موجه إلى العامة وليس إلى الفرد، فلن يظهر. وهذا لا يمنعنا من التحاور مع المربين الذين عليهم أن ينظموا أنفسهم. وللعلم، لقد أجرينا ثلاثة لقاءات جهوية، وسينظم لقاء جهوي شرقي ثم وطني، ونتحاور معهم عن كيفية استغلال الثروة بحكمة، والمحافظة على التوازن الطبيعي.

أما التصدير، سيدي الرئيس، فمادام سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم تقدر بمبلغ 500 دج، أي ما يعادل 50 فرنك فرنسي، فكيف يستطيع الجزائري أو غيره أن يصدر اللحوم التي تقدر بمبلغ 25 فرنك فرنسي في الخارج؟!

ننتظر، إذن، انخفاض الأسعار عندنا، وهذا لا يشكل ضرراً لا للمستهلك ولا للمربي الذي يمكنه أن ينافس خارج التراب الوطني.

هذا وأعدكم، سيدي النائب، بأننا سنقف إلى جانبكم وندعمكم بنسبة 50٪ من حق النقل مهما كانت وسائله، بالإضافة إلى وسائل أخرى من تطعيم وشهادات وحتى مراكز الحجز على مستوى الموانئ.

وإذا أراد البعض أن يصدر المواشي حية أو أن ينجز مذابح عصرية، فالوزارة مستعدة لمساعدته ولدعمه كما سبق وأن قلت مرارا وتكرارا أثناء زيارتي لولايات السهوب.

وشكرا السيد الرئيس.

كذلك تمنيت حضور النواب الذين أبدوا ملاحظاتهم حتى يستمعوا إلى الردود من جهة، ومن جهة أخرى احتراماً للجلسة العامة. أتوجه إلى الجميع بالشكر، وأقول "صح فطوركم". تستأنف أشغال المجلس يوم السبت -إن شاء الله- في الساعة الثامنة والنصف ليلاً، وتخصص لنقاش بيان السياسة العامة للحكومة. شكراً.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين زوالاً

كذلك أود ألا يخرجنا الإخوة - علماً أن الكلام الذي أقوله الآن لا أستطيع أن أقوله أثناء البث المباشر - بعرضهم لحقائق معينة، ثم يقع الجدل حول صحتها أو خطئها.

أود إذن، أن يكون الإخوة دقيقين عند تقديمهم المعطيات الرقمية أو المعلومات. وإذا كان لديهم جديد فليتفضلوا به، أما أن يتكلموا من أجل الكلام والإحراج، فلا أعتقد أنه يوجد منا من يرغب في إحراج زميله.

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

* رد السيد الوزير

أشكر السيد النائب الفاضل على سؤاله الوجيه الذي أثاره من خلاله موضوعا هاما يتعلق بإحدى المقومات الأساسية للشخصية الوطنية.

إن المطالبة ببث الآذان في التلفزيون ليست، في الحقيقة، بحاجة إلى جهد بغرض إقناع أي أحد، وإلى تبريرات وحيثيات ندركها ونؤمن بها جميعا.

فمن البديهي أن ينال هذا الموضوع هذه الأهمية في بلد كرس دستوره الإسلام دينا للدولة ولدى شعب تشبع بقيم هذا الدين الحنيف وجعله منبع شخصيته الأصلية المتجذرة.

ومن هذا المنطلق، فإننا ممن يرون أن طرح هذا المطلب أمر مشروع ومفهوم من حيث المبدأ.

إن ما نود الإشارة إليه هو أن موضوع الإشكالية لا يطرح إلا على المستوى العملي الذي يستدعي البحث عن الأطر التنظيمية الكفيلة بضمان التكفل الأمثل على أسس متينة لا تتأثر بالمتغيرات.

فإذا ما استندنا إلى الأطر التنظيمية المسيرة لمؤسسة التلفزيون الجزائري، ندرك أن دفتر الأعباء الحالي حدد مجالات الخدمة العمومية التي يضطلع بها لزوما، وهو دفتر يتضمن عدة نقائص تحول دون تمكين المؤسسة من التكفل بعدد من المجالات.

إن معاينتنا لهذه الوضعية بصفتنا وزارة وصية على المؤسسة جعلتنا ندرك حجم هذه النقائص، وارتأينا أنه من مسؤوليتنا ومن صلاحياتنا العمل من أجل تداركها.

* 1 - من السيد محمد الوردى خلفاوي إلى السيد وزير الاتصال والثقافة

الموضوع: سؤال شفوي بخصوص بث الآذان على شاشة التلفزيون (حول إلى سؤال كتابي)

- بناء على الدستور خاصة المادة 134 منه.
- طبقا للمادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

- طبقا للمادة 68 من القانون العضوي رقم 02/99 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

بالنظر إلى الاعتبارات الآتية:

- أن دستور الجمهورية الجزائرية ينص على أن الاسلام دين الدولة.

- كون التلفزة مؤسسة عمومية في خدمة المجتمع الجزائري.

- كون الآذان من شعائر الإسلام، لا علاقة له بالتيارات الفكرية.

- كون جميع البلدان العربية، خاصة المجاورة لنا، بل حتى التي بها نسبة من المسيحيين، ترفع الآذان بقنواتها.

- أن رفع الآذان بالتلفزة من شأنه ربط الثقة بين المواطن والمؤسسة.

- كون التلفزة سبق لها وأن كانت تبث الآذان ثم ألغته. من أجل ذلك كله، أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الآتي نصه:

ما هي الاجراءات التي ستتخذونها لإعادة بث الآذان بالتلفزة الوطنية؟

تقبلوا، معالي الوزير، أسى عبارات التقدير.

سيدي الوزير المحترم،
يندرج منطق خلاصة المسعى من بذل الجهود إلى عامل
قصد كشف الحقائق لتقابل منطق المواجهة الذي ساد في
إغفال ملف هذا المشروع الذي يحرم السكان من استغلال
أكثر من 100 ألف هكتار 20 ألف هكتار منها خاصة
بواحات النخيل. أضف إلى ذلك الاستقرار الذي سيتوفر
للسكان بالمنطقة بدل الهجرة التي ظهرت في السنوات
الأخيرة نحو الشمال.

السؤال: ما هي الأسباب التي حالت دون تنفيذ اعتماد
الدراسة التي تمت من قبل حتى يتم التسجيل العملي
للإنجاز نظرا إلى الأهمية الاستراتيجية في الجانب
الاجتماعي والاقتصادي تحقيقا لبرنامج الدولة الطموح
في استغلال 100 ألف هكتار بالمنطقة؟

* رد السيد الوزير

النائب المحترم،

ردا على السؤال الذي تفضلتم به والمتعلق بسد "خناق
حجاج" يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات الآتية:

لن يضمن بناء سد "خناق حجاج" بعين الصفراء لن يضمن
إذا تم بناؤه، إلا مليوني متر مكعب فقط، الشيء الذي
يسمح بسقي 185 هكتارا على الأكثر.

وقد تمت الدراسة الأولية لسد "خناق حجاج" قد تمت
دراسته الأولية ضمن مجموعة من السدود في منطقة
الأطلس الصحراوي، وقد سجل لدراسة الجدوى في
البرنامج الموكل للوكالة الوطنية للسدود.

وقد تمت حاليا هذه الدراسة ووصلت إلى الخلاصة أن بناء
السد غير سليم من الناحية الاقتصادية لضعف حجم المياه
وكثرة التبخر، وغير مضمون تقنيا لإمكانية تسرب المياه
بالإضافة إلى التوحد السريع للخزان.

وسنقوم بعد التعمق في الدراسة، بالبحث عن حلول أخرى
لاستغلال المياه الممكن تعبئتها.

وعلى هذا الأساس، أخذنا الإجراءات الضرورية بغرض
فتح ملف مراجعة دفتر الأعباء للمؤسسات الإعلامية
السمعية البصرية بالنحو الذي يتيح إمكانية إدراج
مرجعية قانونية لكل إجراء ضروري مستقبلي.

و في هذا السياق، إنني متيقن من أن موضوع السؤال
سينال حيزا من الاهتمام في هذا الإطار بما يلبي رغبات
الجمهور عبر ترابنا الوطني الشاسع.

* 2 - من السيد محمد بوحلة

إلى السيد وزير الموارد المائية

الموضوع: سؤال شفوي (حول إلى سؤال كتابي)

تعتبر احتياجات السكان للحصول على الماء حقا كرسنه
قوانين الجمهورية. وما نخلص إليه هو أن الدراسات
الأولية المتعلقة باستغلال الموارد المائية الواقعة بجنوب
الهضاب باعتبارها أكثر المناطق حرمانا من ناحية
الموارد المائية، تتطلب الإسراع في إنجاز السدود التي
تمت دراستها منذ زمن ولم تحفل بعملية الإنجاز، منها
"سد خناق حجاج" بناحية عين الصفراء ولاية النعامة،
الذي أشارت إليه الوزارة بطريقة محتشمة من إمكانيات
الدراسة من جديد (المرجع الجريدة الرسمية رقم 064)
رغم الأهمية التي تمليها ضرورة الإسراع في التسجيل
العملي للإنجاز، حيث تمت الدراسة منذ سنوات مضت
على أن يكون التمويل من البنك العربي للتنمية... وهو
ما يتطلب تفادي عملية الدراسة من جديد ربحا للوقت
وتفاديا لتبذير الأموال العمومية، وذلك للشروع في حشد
المياه السطحية ومياه الفيضانات التي توفرها جبال
الأطلس الصحراوي القريبة جدا من هذا السد الهام والذي
تضيق منه كميات من المياه سنويا صوب وادي الناموس
بالصحراء. هذا السدي الذي يعلق عليه سكان المنطقة
أمالا من أجل تحقيق استصلاح مناطق محرومة طبيعيا
من الماء استصلاحا فعليا.

وزارة الداخلية تنتظر قرارا مشتركا بين وزارة الثقافة والاتصال ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ولهذه الأسباب كلها، اسمحوا لي، معالي الوزير، أن أطرح على سيادتكم السؤال الآتي:

- هل لنا أن نعرف وضعية القصر القديم لبلدية المنية من ناحية التصنيف؟ وهل لنا أن نعرف متى تتكفل وزارتك بصيانتها؟

هل يوجد لدى وزارتك مشروع للمحافظة عليه؟ وما هي قيمة المبلغ المالي المخصص لهذه العملية؟

أما فيما يتعلق بالمراكز الثقافية،

- متى تنوي وزارتك تجهيز المركزين بالمنية وحاسي القارة بتجهيزات جديدة وملائمة؟ وهل يمكن إحداث مكتبة بلدية مجهزة بأنواع الكتب؟ وهل يمكن توظيف متخصصين في مجال الثقافة؟

- هل لنا أن نعرف كل المعلومات حول متحف المنية في إطار المحافظة عليه؟

في انتظار تزويدنا بجميع التوضيحات والمعلومات والإجراءات التي تنوون اتخاذها، تفضلوا سيادة معالي وزير الثقافة والاتصال، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

تزر منطقة المنية على غرار عدد كبير من مناطق الوطن الشاسع، بتراث ثقافي عريق يدل على العمق الحضاري للإنسان الجزائري المتجذر فوق أرضه عبر الحقب.

فقد صنع التاريخ بعبقريته كما تشهد على ذلك المعالم والنصب القائمة أو المغمورة تحت الأرض في منطقة المنية ونواحيها، العبقرية نفسها والذكاء نفسه ما يزال يغذي الثقافة الوطنية بعطاء وسخاء.

تفضلوا، السيد النائب المحترم، بقبول أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

* 3 - من السيد أحمد عبد الحاكم

إلى السيد وزير الثقافة والاتصال

المرجع:

- بناء على المادة 134 من الدستور.

- بناء على القانون العضوي 99-02 المؤرخ في 1999/03/08،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني

يشرفني أن أعلم سيادتكم أنه يوجد بدائرة المنية معلم تراثي يتمثل في قصرها المشهور والذي هو في طريق الزوال إذا لم تسرعوا لإنجاده من الإندثار والتلاشي، لأنه لا يتمتع بأية حراسة ولا أية ترميمات. ولا شك أنكم تعرفون أن منطقة المنية تعتبر من أكثر المناطق حرمانا وعزلة، كما أنها تفتقد إلى وسائل ثقافية باستثناء مركزين ثقافيين هما عبارة عن بنايتين لا يجد فيهما المثقف ما يشبع رغبته، حيث توجد بهما تجهيزات قديمة جدا من طاولات وكراسي، ولا يحس المتردد كليهما ولا يشعر أنه في مكان للثقافة. أما فيما يتعلق بمتحفها الرائع والذي يحتوي على أشياء تاريخية يعود تاريخها إلى ما قبل التاريخ (ثلاثة آلاف سنة قبل التاريخ) فإنه شيء مؤسف جدا فلولا وجود الأب "ليكلار" الراهب الفرنسي ذو الجنسية الجزائرية المكتسبة، لضاع وتلاشى. ولهذا يعود الفضل في بقاءه إلى هذا الراهب، لأن البلدية لم توله أي اهتمام، والدليل على ذلك عدم وجود موظف مختص به في ميدان التاريخ يسيره ويحافظ عليه من الزوال. هذا ولقد استفسرنا السيد وزير الداخلية عن حالة هذا المتحف وإمكانية تسليمه إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتضمه إلى مركز البحث العلمي الموجود بدائرة المنية ليطرح تحت تصرف معهد العلوم الطبيعية والحياة الكائن بباب الزوار، غير أنه قيل لنا أن

أ - إن بناء وترميم وتجهيز المراكز الثقافية وتسييرها، من صلاحيات البلديات، وليس لوزارة الاتصال والثقافة أي دور في كل ما يتعلق بهذه الهياكل.

فإن الوزارة رغم ذلك لا تدخر جهدا من خلال مديرياتها الثقافية الولائية من أجل حث الإدارة المحلية على إيلاء الأهمية لكل ما له صلة بالثقافة والتراث والإبداع.

ب - فيما يخص موضوع المكتبة، نشير بالذكر إلى أنها هي الأخرى من المجالات التي تؤول إلى الجماعات المحلية. ولقد جعلت وزارة الاتصال والثقافة هذا الموضوع من أولوياتها إذ كشفت من اتصالاتها مع السلطات المحلية في كل الولايات من أجل فتح مزيد من المكتبات على ألا تدخر الوزارة جهدا من أجل تزويدها بكتب ومراجع ملائمة.

ج - أما بخصوص توظيف متخصصين في مجال الثقافة، فإن الأمر يخضع إلى الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول والمسيرة للموارد البشرية من حيث النوعية، وإلى عدد مناصب الشغل المتوفرة من حيث الكمية.

3 - وفيما يتعلق بالمحور الثالث من السؤال المتعلق بمتحف المنية، تجدر الإشارة إلى أنه متحف بلدي ولا يخضع لأي إشراف أو سلطة وزارة الاتصال والثقافة.

وقد شرعت وزارة الاتصال والثقافة إدراكا منها بضرورة وضع معايير موضوعية لتسيير المتاحف والمتحف حفاظا على التراث الثقافي الوطني، في إعداد نصوص تنظيمية تحدد شروط وقواعد إنشاء وتسيير وتصنيف المتاحف وإخضاعها مهما كانت صفتها إلى أحكام دقيقة وصارمة بما يضمن المحافظة على الكنوز المتحفية. و تقدمت الوكالة الوطنية للآثار بالموازاة مع ذلك إلى مصالح ولاية غرداية بطلب ضم هذا المتحف بغرض التكفل به وفق المقاييس المعمول بها، إلا أن الطلب ما يزال قيد الدراسة.

إن ما يمثله التراث والفعل الثقافي بالنسبة إلى المواطن الجزائري الغيور على ذاكرته الجماعية وانتمائه الحضاري، يؤهله لإبداء انشغالات مشروعة إرتأى السيد النائب أحمد عبد الحاكم عرضها في سؤال يتضمن ثلاثة محاور.

1 - حماية قصر المنية.

يعتبر القصر العتيق لمدينة المنية معلما تاريخيا هاما يمتاز بطراز معماري تقليدي وأصيل.

حظي هذا المعلم باهتمام وزارة الاتصال والثقافة حيث أدرجته ضمن قائمة المعالم المصنفة منذ سنة 1992 وفي المخطط الوطني لترميم الممتلكات الثقافية العقارية.

وقد بلغ هذا المعلم حاليا درجة متقدمة من التصدع والإنهيار، مما دفع بمصالح الوزارة إلى استشارة مكاتب دراسات مؤهلة قصد القيام بدراسة شاملة بغرض ترميمه.

وانطلقت بالموازاة مع ذلك خلال شهر سبتمبر من السنة الحالية أشغال ترميم استعجالية تتمثل في تهيئة طريق عبور وترميم الأسوار بغلاف مالي قدره 10.000.000 دج.

2 - أما فيما يخص المحور الثاني من السؤال والمتعلق بالمراكز الثقافية، وردا على استفسارات تتعلق على التوالي بما يأتي:

- متى تنوي وزارة الإتصال والثقافة تجهيز المركزين الثقافيين بالمنية وحاسي القارة بتجهيزات جديدة وملائمة؟

- هل يمكن إحداث مكتبة بلدية مجهزة بأنواع الكتب؟

- هل يمكن توظيف متخصصين في مجال الثقافة؟

تجدر الإشارة إلى ما يأتي: